



PROVISIONAL
A/39/PV.8
1 October 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة

المعقودة بالمقر في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٠.٠٠

الرئيس : السيد لوساكا
نم : السيد هلفاسون
(نائبا)
(ايسلندا)
(نائب الرئيس)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

التي كلمات كل من :

السيد فنشسر (جمهورية المانيا الاتحادية)

السيد ووشيكيان (الصين)

السيد شيسون (فرنسا)

السيد اياكوفو (قبرص)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفهية للكلمات
اللقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من
أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-44043/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٣٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذكر الجمعية بأنه وفقا للمقرر الذي اتخذته في جلستها العامة الثالثة ، ستعقد اليوم قائمة المتكلمين في المناقشة العامة في الساعة ١٨ / ٠٠ .

السيد غنشر (جمهورية المانيا الاتحادية) (تكلم بالالمانية) وقدم الوفد نصا باللغة الانكليزية : اسمعوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم - سيادة الرئيس عن تهاني جمهورية المانيا الاتحادية لانتخابكم لمنصبكم السامي . ونحن نرى في شخصيتكم ومواهبكم غير العادية والتزامكم العميق بقضية الأمم المتحدة ، ضمانا كافيا للنجاح في اضطلاعكم بمهامكم الصعبة . كما ترى فيكم مثالا لقارة ولد تربطنا به علاقات ودية تقليدية طيبة .

أود أيضا أن أعرب عن امتنان بلادى لسلفكم للطريقة القديرة التي أدار بها أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

وأود في نفس الوقت أن أشكر الأمين العام ومعاونيه لجهودهم التي لا تكلل ، وللعمل الممتاز الذي قاموا به في العام الماضي من أجل تعزيز منظماتنا العالمية ، وتعزيز السلم في العالم .

ومن دواعي سروري الخاص اليوم أن أرحب ببيروني دار السلام في هذا المحفل ، بوصفها عضوا جديدا . ونحن نقيم معها علاقات ثنائية طيبة ، ونحن لها مشاعر الصداقة ، بوصفها عضوا في رابطة أم جنوب شرقي اسيا .

أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الطمهم ، الى المنجزات التاريخية لهذه المنظمة . ونحن نؤيد نداءه الذي يدعو الى ضرورة استخدام وتعزيز الامكانيات الكبيرة لهذه المنظمة الدولية بغية منع المنازعات وتسويتها . وتعد العلاقة بين البلدان الصناعية في الشمال والبلدان النامية في الجنوب ، والعلاقة بين البلدان الصناعية الديمقراطية في الغرب والبلدان الصناعية الشيوعية في الشرق ، السمتين الاساسيتين لعالمنا الحالي . ويشكل الغرب والشرق القسط الأكبر من الشمال . والشمال هو دار منقسم على نفسه . كما أن الجنوب ، يمزقه التوتر والعداء .

اننا بحاجة الى الحوار بين الشمال والجنوب . والتوترات الداخلية بين الشمال والجنوب تعمق هذا الحوار وتبطن خطاه . ومن ثم ، فإن الشمال والجنوب مضطربان الى التخفيف من حدة توتراتهما الداخلية ، والى تكريس موارد هما الفكرية والمادية لبذل جهد مشترك يستهدف استتباط نظام دولي يقوم على أساس المساواة ، والمواءمة بين المصالح ، والتعاون ؛ نظام دولي تتاح فيه لكل فرد فرصة عادلة ، ويستطيع فيه كل شعب ، تنمية قدراته ومهارته ؛ نظام دولي تحترم فيه حقوق الانسان ، وتطبق فيه العدالة الاجتماعية على الجميع .

ويقتضي هذا الامر انتهاج ما أسميه سياسة محلية دولية ، وهي سياسة تكمن في الاقتناع بأنه لا يمكن تأمين مستقبل بلد ما الا بتأمين مستقبل كل البلدان .

اما أكثر المشاكل بين الشمال والجنوب الحاحا فهي أزمة الديون في كثير من البلدان النامية ، ولاسيما في امريكا اللاتينية . وقد أشار رئيسا الأرجنتين وفنزويلا ، على وجه الخصوص ، الى هذه الحالة . ويشعر كل من الشمال والجنوب ، على حد سواء ، بأثار أزمة الدين . ويلزم اتخاذ تدابير فعالة للتكيف ، ان أريد للبلدان المديونة أن تنتعش اقتصاديا . وهذه التدابير لها اثار سياسية واجتماعية في هذه البلدان . وقد قال جاك دي لا روزيار مؤخرا :

" يجب ادراك أن هناك حدودا اجتماعية وسياسية للتكيف الاقتصادي ،
وينبغي أن تكون المزايا التي يجنيها بلد ما من خدمة ديونه ، ومن انتبهج
سياسة تكيف ، على نفس قدر التكلفة من حيث العناية البشرية الناجم عن هــ
التكيف " .

وبهذه الروح فقط يمكن حل المشكلة .

والأزمة تواجه الشمال أيضا ، ببعض الصعوبات . ان أن القيود الضرورية المتعمين
على البلدان المدينة فرضها على الواردات تعني بالنسبة للبلدان الصناعية خفض الصادرات .
وقد تعرض النظام المصرفي الدولي لضغط شديد ، ولا يمكن حل هذه الأزمة الا عن طريق
جهد مشترك بينه الشمال والجنوب . ويجب اعادة تنسيق الالتزامات بخدمة الديون ،
وقدرة البلدان النامية على خدمة هذه الديون . ونحن بحاجة الى استراتيجيات طويلة
الأجل لاعادة جدولة الديون دعما للجهود الناجحة المبذولة من جانب المدينين في مجال
تحقيق التكيف . وقد قدمت المكسيك الدليل على أنه يمكن تحقيق التكيف بنجاح . ولدينا
ما يبعث على الأمل بأن البلدان الأخرى ستستطيع أيضا ، أن تنتقل من مرحلة التكيف
المبدئية المضنية ، الى المرحلة الثانية التي يسير فيها التكيف والنمو معا جنبا الى جنب .
ولن نتغلب على أزمة الدين الا عن طريق الحوار المكثف والتضامن التعاوني .
ومن ثم ، فاننا نرحب بالحوار الشامل بشأن هذا الموضوع ، وهو الحوار المزمع اجراءه
في مستهل العام القادم ، بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .
ولتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية ، في العام الثالث ، يلزم اتخاذ مجموعة
من التدابير المنسقة :

أولا ، يجب على البلدان الصناعية أن تكفل استقرار نموها .
ثانيا ، يجب محاربة الحمائية . ان ينبغي ان تظل الأسواق مفتوحة ، وأن تصبح
أكثر انفتاحا امام صادرات العالم الثالث . ويجب ان ترقى الأفعال الى مستوى الأفعال
الكبيرة الداعية الى تحرير التجارة .

ثالثا ، يجب خفض معدل الفائدة ، الدولية المفرد في الارتفاع . ان كيف يمكن تحقيق نمودائم في البلدان النامية في مواجهة معدل الفائدة الحقيقية السائد حاليا ؟
رابعا ، تحتاج البلدان النامية الى قدر أكبر من الاستثمارات المباشرة من الخارج ، ومن ثم يجب على البلدان الصناعية أن تواصل سياساتها في مجال تشجيع الاستثمار ويجب على البلدان النامية من جانبها أن تهنيء مناخا مواتيا للاستثمار . والاستثمارات المباشرة لا تنقل رأس المال فحسب ، وانما تنقل أيضا التكنولوجيا والخبرة الادارية ، وتوفر فرصا أيسر للوصول الى السوق العالمية . وينبغي تعزيز نقل التكنولوجيا الى العالم الثالث بأقصى طاقة ممكنة كما أن وضع اتفاق معني بالمدونات المتوازنة المتعلقة بالشركات عـــبر الوطنية ونقل التكنولوجيا من شأنه أن يشجع الاستثمارات .

ويجب ان نكرس جل اهتمامنا وساعدتنا لأكثر بلدان العالم فقرا . فنذ عـــام ١٩٧١ ، ارتفع عدد أقل البلدان نموا من ٢٥ الى ٣٦ بلدا . ولا يتمشى نمو هذه البلدان الاقتصادية ، ولا سيما انتاجها الغذائي ، مع نموها السكاني . كما أن عبء ديونها مرهق . وهي تحتاج الى زيادة المساعدة الانمائية الرسمية . ولهذا السبب ، تولي جمهورية المانيا الاتحادية اهتماما خاصا لتلك البلدان في مجال تعاونها الانمائي ، ان ظلت ، لسعدة سنوات ، تقدم لها منحا خالصة . كما أنها ألغت الدين العام لمعظم هذه البلدان . وتبعث الحالة على الأسف ، بوجه خاص في كثير من البلدان الافريقية . ان تحتاج افريقيا الى تضامن دولي والى جهود منسقة من جانب المجتمع الدولي . ويجب ان تتركز هذه الجهود حول الأمن الغذائي . ويجب محاربة الفاقة ، كما يجب تعزيز الاكتفاء الذاتي . ومن ثم تعد افريقيا محور تعاوننا الانمائي . ويوجه ما يربو بكثير ، على . في المائة ، من اجمالي معونتنا الى تلك القارة . واستجابة الى النداء الذي وجهه الامين العام ، قدمنا ، في عام ١٩٨٤ ، مبلغا اضافيا قدره . ٥ مليون مارك الماني من أجل القيام بنشاط خاص في مجال الامن الغذائي . ويعزز التقرير الخاص بشبه الصحراء المقدم من البنك الدولي ، عزما على تخصيص مزيد من الأموال الاضافية لافريقيا في عام ١٩٨٥ .

وفيما يتعلق بهذه النقطة أود أن أناشد الدول الصناعية التي لديها منظمات تجارية حكومية أن تقوم بوضع علاقة مقبولة بين معونتها الانمائية وقدرتها الاقتصادية ونفقاتها على التسلح . وعليها أيضا ان تفتح أبوابها على نحو أوسع للصادرات من البلدان النامية فهي تستوعب فقط ٥ في المائة من كل صادرات البلدان النامية ، في حين أن أكثر من ثلثي هذه الصادرات يذهب الى الدول الصناعية الغربية .

ووفقا لتقديرات المؤتمر الدولي المعني بالسكان في المكسيك فان سكان العالم سوف يتضاعفون تقريبا في السنوات الأربعين القادمة ، رغم كل الجهود الرامية الى ابطاء النمو السكاني وهذا سوف يضاعف عدد وخطورة المشاكل التي تواجه البشرية . ونحن الذين نعيش اليوم نتحمل مسؤولية أن نترك لأطفالنا وأحفادنا عالما يوفر لهم حياة انسانية كريمة . ان الخطر يتزايد من أن تعجز " سفينة الفضاء الأرضية " عن حمل الجنس البشرى . ان الطابع العالمي لهذا الخطر المقبل يرغم مجتمع الأمم على تجميع موارده . فالمزيد من الناس يحتاجون الى مزيد من الطعام ، ومياه الشرب ، والطبىس والسكن والمدارس والوظائف والمستشفيات ووسائل الترويح . وكل هذه الأشياء ليست متاحة بالقدر الكافي لغالبية من يعيشون الآن . ومع ذلك يجب أن نوفرها لما يزيد عن ٨ بليون شخص والوقت القصير .

ان الزيادة في عدد السكان سيفرض مزيدا من الأعباء على البيئة . وحتى الآن فاننا نرى الصحارى تزداد اتساعا ، والأراضي الصالحة تتآكل وتصاب بالملوحة ، والحياة النباتية في البلدان الصناعية تهددها الأمطار الحمضية ، وسنة بعد سنة تختفي دون رجعة أنواع عديدة من الحيوانات والنباتات . وتتلوث البحار والمياه الداخلية . ويعرض احتراق الهيدروكربون المناخ العالمي للخطر ، وتشكل نفايات الصناعة والمجارى تحديات تقنية ومالية غامرة للمجتمع العالمي . ولا بد أن يصبح برنامج الأمم المتحدة للبيئة القوة الدافعة وراء سياسة بيئية على مستوى العالم بأسره . ولكن كل تعاون دولي يضيع هباءا اذا لم نمارس حماية البيئة في بلادنا . فالهواء الطوث والمياه السامة لا تقف عند الحدود الوطنية . ولهذا السبب فاننا نتحدث ونتفاوض مع كل جيراننا في الغرب والشرق للقيام

يعمل مشترك لمكافحة أخطار التلوث . ان مؤتمر البيئة في ميونيخ قد أعطى دفعة جديدة
لنهج مشترك بشأن التلوث عبر الحدود . ومن أجل مكافحة التلوث البيئي في منبعه يجب
أن يؤخذ في الاعتبار أكثر من ذي قبل أنه في التعاون الاقتصادي على المستوى العام
والفردى مع العالم الثالث هناك حاجة الى حماية المصادر الطبيعية للحياة .

وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية التي تتسم بكثافة السكان وارتفاع معدل التصنيع
فان مشكلات البيئة قد ظهرت قبل أن تظهر في أى مكان آخر . ولهذا أمكن أن نكتسب
خبرة واسعة في مجال التعرف على التلوث وقياسه ومكافحته . ونحن على استعداد لمشاركة
هذه الخبرة مع كل الأطراف المعنية .

ان المهام الرئيسية للنمو الاقتصادي وحماية البيئة والتنمية وتوفير الغذاء لا يمكن
حلها دون الامكانات التي تتيحها أساليب التكنولوجيا المتقدمة الحديثة . ان التطورات
التكنولوجية الحديثة ينبغي أن تخدم البشرية جمعاء ، وألا يساء استخدامها كأدوات
للقوة .

ان تكنولوجيا الجينات ، على سبيل المثال ، يمكن أن تزود العالم الثالث
بامكانات جديدة وكبيرة فيما يتعلق بالزراعة وحل مشكلة الغذاء . ويبدو ممكنا أن النباتات
التي تنمو في ظروف صعبة من حيث المناخ والتربة يمكن تنميتها باستخدام أساليب
تكنولوجيا الجينات . ومن الممكن أيضا زيادة المحاصيل زيادة ضخمة ، والتقليص من
استخدام الأسمدة الكيماوية الى حد كبير . ان برامج البحث الدولي للنهوض بالزراعة
في البلدان النامية يجب ان تستغل الفرص التي تتيحها تكنولوجيا الجينات استفلا تاما .
ولكن هذا الشكل من التكنولوجيا يجعلنا نتنبه الى أن التكنولوجيا المتقدمة
الجديدة لا تتيح لنا الفرص فحسب ، بل انها تجابهنا أيضا بمخاطر يجب ان نسيطر
عليها من البداية . ان احترام القدرة على الخلق يجب ان يوجهنا فسي استخدامها
لتكنولوجيا الجينات ، ويجب أن نكون على حذر من أى محاولة شريرة للتلاعب بالصفات
الوراثية للانسان . ان الكرامة الانسانية تتطلب حظر هذا التلاعب وجعله مستحيلا منذ
البداية . وهذا الأمر من مهام الأمم المتحدة أيضا .

ان التعاون بين الشمال والجنوب يجب أن يُمَيِّقَ الفجوة في الرخاء ، وان يتغلب على الجوع والعوز والمرض والجهل ، وان يؤمن احترام الحقوق الأساسية للإنسان . ان العهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن تشغل مكانا رئيسيا في عمل الأمم المتحدة . ان السلم وحقوق الانسان يرتبطان بعضهما ببعض ، ومن ينتهك حقوق الانسان فانه ينتهك الالتزامات التي ارتبط بها على أساس ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهد بين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، وهو ينتهك كذلك القانون الدولي .

أما جمهورية ألمانيا الاتحادية ، فان السياسة النشطة لتأييد حقوق الانسان هي احدى ركائز سياستها من أجل السلم . لقد قدم الى الجمعية العامة مشروع اتفاقية للأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ، ونحن نؤيد هذه الاتفاقية ونعلق عليها أهمية كبرى ، ونناشد جميع الدول الأعضاء قبول الاتفاقية واجراءات الرقابة التي تنص عليها ، وأن تساعد على وضعها موضع التنفيذ . ان التعذيب وهو أشجع ألوان المعاناة التي تتعرض لها البشرية لا بد أن يعنى من على وجه الأرض . فلا يجب أن يسلم أحد الى من يعذبونسه ، ولا أن يفلت من العقاب كل من يمارس التعذيب .

ونحن نرحب برد الفعل المشجع الذى قول به اقتراحنا بشأن وضع بروتوكول اختياري لحظر عقوبة الاعدام ، وأطالب بالمزيد من التعاون البناء . كما أتوجه بالنداء الى الدول التي لا ترفب في الغاء عقوبة الاعدام .

ان العنصرية ، ولا سيما الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، تشكل انتهاكا أساسيا للكرامة الانسانية . ونحن نناشد جمهورية جنوب افريقيا أن تفسح الطريق لكسي يتمتع جميع مواطنيها بحقوق الانسان الأساسية .

ان الأمم المتحدة تحتاج الى مؤسسات تتيح حماية أفضل لحقوق الانسان . ان النداءات من أجل تعيين مفوض سام لحقوق الانسان ، ومن أجل انشاء محكمة لحقوق الانسان توضع لنا الطريق لهلوغ هذا الهدف .

ويمثل ميثاق الأمم المتحدة جهدا رائعا من أجل التغلب على الهياكل الموروثة القائمة على امتلاك القوة واستخدامها ، ومن أجل انشاء هياكل جديدة للسلم . ولكن

الأمم المتحدة لم تتمكن حتى الآن من أن توحد أمم العالم . وما زال العالم يتسم بالمنافسة بين الأمم وتكتلات القوى ، التي تقوم على عدم الثقة . وهذه نتيجة التجربة التاريخية المريرة . ان تاريخ العالم قد علم الأمم أن تكون مستعدة لمواجهة القوة التي قد تأتي من الخارج .

ان القوة مازالت تستخدم . والشعب الأفغاني يتوق الى حقه في أن يحتفظ باستقلاله في سلم ، والى حقه في تقرير المصير وفي الحفاظ على دين آباءه . وما زالت لاوس وكمبوتشيا تحاربان من أجل استقلالهما . وما زال الناس في حرب الخليج يموتون بلا مبرر . ويمزق التوتر أمريكا الوسطى من الداخل والخارج . وما زال استقلال ناميبيا موقوفا . وفي جنوب أفريقيا يجرى التمييز بين أفراد الشعب على أساس اللون . ولن يكون هناك هدوء في الشرق الأوسط مادام العنف هو السائد وليس المفاوضات . ولن يكون هناك سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط الا بالتعهد بالاحكام عن استخدام القوة ، وتحقيق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، والاعتراف بحق جميع الدول في الوجود ، بما في ذلك اسرائيل .

ويجب أن ندعم نفوذ الأمم المتحدة فيما يتعلق بصنع السلم . ولقد أشار الأمين العام بحق الى أننا ينبغي أن نتحدث اقل عن عدم كفاءة الأمم المتحدة ، وأن نتحدث أكثر عن عدم استعداد الدول لاستخدام امكانيات الأمم المتحدة . ولتحقيق هذه الغاية يجب احترام مبدأ العالمية . ورغم كل خلافاتنا ينبغي أن نوجه الحوار على نحو يجمع الاستمرار فيه مرغوبا من جميع المشتركين . وندرك جميعا مدى صعوبة تسوية المنازعات أو حتى تقييدها عند نشوبها . ولهذا لا بد من القضاء على المنازعات في مهدها . ولهذا الغرض فاننا في حاجة الى نظام فعال للانداز المبكر يسمح لمجلس الأمن والأمين العام بالتحرك السريع . ونحن نؤيد الاقتراحات التي قدمها الأمين العام في هذا الصدد .

وفي لجنة الميثاق تقدمت جمهورية ألمانيا الاتحادية ووفود أخرى باقتراحات بشأن منع الصراعات الدولية .

ان مبادرتنا بشأن اللاجئيين ، الرامية الى تخفيض التدفق الرهيب للاجئين عن طريق التعاون السياسي ، تخدم أيضا هدف الحيلولة دون الصراعات المحتملة .

ان احترام تحريم استخدام القوة هو الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها . ولا يعني التعهد بعدم استخدام القوة انكار المعتقدات أو القيم أو المصالح . انه يركز على الصيغة والوسائل التي تستخدمها الدول لتسوية خلافاتها . والتعهد بالامتناع عن استخدام القوة هو أحد المبادئ الأساسية والضرورية لتنظيم التعايش السلمي بين الدول . ان سياسة جمهورية ألمانيا الاتحادية سياسة تخدم السلم ، وتنطلق من الالتزام بالامتناع عن استخدام القوة . ان منظمة حلف شمال الأطلسي التي ننتمي اليها تقوم على هذا الأساس . ففسي اعلان بون الصادر في حزيران / يونيه ١٩٨٢ أعلن الحلفاء :

" ان هدفنا هو تجنب الحرب ووضع أسس سلم دائم مع الحفاظ على

الديمقراطية . ولن نستخدم أبدا أى سلاح من أسلحتنا الا ردا على الهجوم " .

اننا نعلم أن القوة العسكرية وحدها لا يمكن أن تضمن مستقبل يسوده السلم .

ومن ثم فان نزع السلاح وتحديد الأسلحة هما جزءان لا يتجزآن من سياستنا الأمنية .

وفي أوروبا يواجه الشرق والغرب كل منهما الآخر بترسانات ضخمة ، وفي جميع أجزاء العالم

تنفق على الأسلحة موارد ضخمة يمكن أن تساعدنا وتساعد البلدان النامية على ايجاد مستقبل

أفضل . ان انعدام الثقة السائد يمكن قياسه بالاشارة الى الأرقام الخاصة بما ينفقه العالم

على الأسلحة . ان بناء الثقة ونزع السلاح مطلبان موجهان الى المجتمع الدولي برمته ،

الى الشرق والغرب ، والى الشمال والجنوب على السواء .

وفي الوقت الراهن لا يمكن لمنطقة في العالم أن تجد السلم والأمن منفردة . ان

تحديد الأسلحة في أوروبا يعزز السلم والاستقرار في العالم . والحوار العالمي والاقليمي

بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة لم يتوقف . ولا ينبغي للتشاور والاستسلام أن يعوقا

جهودنا ، فهذه الجهود ينبغي أن توجهها الرغبة في استخدام الصكوك المتاحة مسن

أجل انتهاج سياسة فعالة . وهذا يعني قبل كل شيء ضرورة اجراء مفاوضات . وينبغي

تطبيق هذا المبدأ في كل مكان وفيما يتعلق بجميع الأسلحة . ولا يمكن أن نستثني من ذلك أي منظومة للأسلحة . ولا يجوز لأحد أن ينظر إلى مصالحه الأمنية وحدها ، فالمصالح المشروعة للآخرين يجب أن تؤخذ كذلك بعين الاعتبار . ولا يمكن السعي من أجل الأمن على حساب الآخرين .

إننا نرحب بقيام الرئيس ريغان ، عندما تكلم من فوق هذه المنصة ، بتقديم اقتراح إلى الاتحاد السوفياتي بإجراء حوار بشأن نزع السلاح الشامل ، وهو حوار لصالح الشعوب كافة . إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يتحملان مسؤولية خاصة ناجمة عن قدرتهما النووية والتزامتهما الناشئة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ونحن ، مثل رئيس الولايات المتحدة ، نؤيد استئناف المفاوضات بشأن الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وذلك دون شروط مسبقة . ونؤيد الرغبة الأمريكية في إجراء تخفيضات هائلة في مجال الأسلحة الاستراتيجية عابرة القارات . وهنا أيضا فإننا نرغب في قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالتخلي الشامل عن القذائف الأرمجية متوسطة المدى . ونؤيد أي اتفاق متوازن تحقيقا لهذا الغرض .

إننا ننادى بتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي قبل أن يفوت الأوان . وفيما يتعلق بمفاوضات فيينا الخاصة بخفض القوات المتوازن بصورة متبادلة فإننا نود أن يتحقق التكافؤ بين القوات التقليدية في وسط أوروبا عن طريق إجراء تخفيضات متبادلة في القوات .

كما نحث المشاركين في مؤتمرات استوكهولم على الاتفاق على تدابير لبناء الأمن والثقة تكون محددة وهامة من الناحية العسكرية ويمكن التحقق منها . وهذه التدابير ينبغي أن تشمل أوروبا بأسرها .

إننا نرى أن التعهد بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها يجب أن يصبح تعهدا محددًا ويتم التأكيد عليه في إطار الولاية المناطة بمؤتمر استوكهولم وينبغي أن تطبق على جميع الدول داخل أنظمة التحالف ، وكذلك على الإجراءات التي تتخذها الدول المشاركة في أي مكان من العالم .

كما أننا ننادى بمبادرة جديدة في إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .
ان اقتراح فنلندا بعقد مؤتمر على مستوى سياسي بمناسبة الذكرى العاشرة للوثيقة الختامية
لهلسنكي هو اقتراح جدير بالتأييد .
اننا ننادى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالدخول في عملية لبناء الثقة
في جميع أنحاء العالم بطريقة عملية وجادة الأمر الذي من شأنه تحسين ظروف نزع السلاح
وتحديد الأسلحة .
ومن الأهمية بمكان ، بالنظر الى الزيادة العالمية في الانفاق العسكري ، نشر
الميزانيات العسكرية وذلك بشكل يجعل المقارنة بينها ممكنة . اننا ننادى بسجل فسي
الأمم المتحدة يوفر المعلومات بشأن الصادرات والواردات من الأسلحة في جميع أنحاء
العالم .
اننا نريد حظرا عالميا شاملا ويمكن التحقق منه على الأسلحة الكيميائية ، فلا يكفي
حظر الأسلحة الكيميائية في أوروبا وحدها ، حيث أن هذا يبقى على خيار استخدامها
في أجزاء أخرى من العالم .
كما ان التعهدات التي يتم الدخول فيها نتيجة لمفاوضات نزع السلاح يجب أن
تكون قابلة للتحقق . وسوف تسهم جمهورية ألمانيا الاتحادية في تحقيق النجاح فسي
مفاوضات نزع السلاح .
ان أوروبا قد عانت أهوال حربيين عالميتين . والاتحاد الأوروبي قد ولد من هذه
التجارب . اننا نسعى الى تحقيق وحدة أوروبية . ويمكن للشعوب المنضمة الى مثل هذه
الوحدة أن تنمي قوتها وقدرتها بحيث يمكن لأوروبا أن تحتل مكانها الصحيح في العالم .
ان الصداقة الفرنسية الألمانية مثال للدروس التي يمكن أن تستخلص من التاريخ .
ان الاحتفال بذكرى قتل الحرب ، الذي شارك فيه كل من مستشار ألمانيا الاتحادية ،
ورئيس الجمهورية الفرنسية ، في مقابر فيرون العسكرية يعد رمزا للمصالحة والصداقة .
ان دول الاتحاد الأوروبي تريد أن تتحكم في مستقبلها سويا . ولكن أوروبا
لا تتكون فقط من دول الاتحاد الأوروبي والتي ستصبح اثنتي عشرة دولة قريبا .

اننا نسعى الى التعاون مع جميع دول أوروبا ؛ وندرك ، نحن الألمان المسؤولية النابعة من تاريخ بلادنا ومن موقعنا في قلب أوروبا . ان جمهورية ألمانيا الاتحادية يرتبط مصيرها ارتباطا وثيقا بمصير أوروبا ، وسياستنا هي سياسة من أجل السلم في أوروبا . ونود ، مع الدول الأخرى المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، أن نضع ، على أساس الوثيقة الختامية لهلسنكي ، نظاما سلميا في أوروبا يمكن في اطاره أن ينمو التعاون الحر بين الدول على اختلاف أنظمتها . اننا نسعى الى ايجاد نظام سلمي يمكن للأمم في اطاره ، على النحو الذي تصوره الوثيقة الختامية لهلسنكي ، أن تقرر مصيرها ، وأن تعيش متحررة من الخوف من العنف ومن التهديد ومن القيود على الحرية ، ويمكن في اطاره أن ينعم الناس بممارسة حقوقهم المشروعة ، وشار التبادلات الدولية السلمية .

انها سياسة من أجل السلم في أوروبا أيضا عندما نعلن ، كما ورد في رسالة الوحدة الألمانية ، أن هدفنا السياسي هو العمل من أجل ايجاد حالة من السلم في أوروبا تستعيد فيها الأمة الألمانية وحدتها عن طريق تقرير المصير الحر .

ان المعاهدات المبرمة في السبعينيات بين بلدي وبين جيراننا في الشرق قد مهدت الطريق للوثيقة الختامية لهلسنكي ، اننا نتمسك بكل كلمة وردت في هذه المعاهدات .

فجمهورية ألمانيا الاتحادية تحترم السلامة الإقليمية لجميع الدول داخل حدودها الحالية . وينبع هذا من الوضع الحالي في أوروبا . وهي لا تزعم بأن لها مطالب اقليمية تجاه أحد ، كما أنها لن تفعل ذلك في المستقبل .

وتعتبر جمهورية ألمانيا الاتحادية أن حدود جميع الدول لها حرمة لا تمس ، وسنتمسك بذلك . ونطلب الى جميع الدول أن تربي شبابها على حب السلم واحترام الدول الأخرى واحترام آراء الآخرين . ان التعليم في جو من الحقد يعرض السلم للخطر ؛ ومقابلة النوايا السلمية للدول الأخرى ، بالخطب والشعارات الجوفاء تسمم الجو السياسي .

وتود جمهورية ألمانيا الاتحادية أن تحيي من جديد المعاهدات المبرمة مع جيرانها الشرقيين . ونود أن تطبق ، وثيقة هلسنكي الثمانية بجميع أجزائها . كما نود أن تستمر عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وهي العملية التي حسنت الحالة في أوروبا ؛ وصمدت أمام العديد من الضغوط في المناخ الدولي . ولا يمكن الاستغناء عن مساهمة جميع الدول المشتركة في المؤتمر ، كبيرها وصغيرها لتحقيق الأمن والتعاون في أوروبا . ونرغب في التعاون مع جميع الدول المنتمبة الى معاهدة وارسو ونرغب في التعاون السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والبيئي . ونرغب في اقامة التبادلات الثقافية الوثيقة .

وسنواصل بحزم وصبر مسيرتنا الثابتة نحو المصالحة والتفاهم . ولن نستسلم للقنوط والحيرة . وسنتبع مع الاتحاد السوفياتي على الدوام نهجا يقوم على الحوار والتعاون المبنيين على معاهدة موسكو ، واللذين استمرا حتى في الأوقات العصيبة ، فتلك المعاهدة ، شأنها شأن الاتفاق الاقتصادي الطويل الأمد ، تفتح آفاقا رحبة لا بد من استغلالها .

ان الرغبة في المصالحة والتفاهم بين ألمانيا وبولندا توجه تفكيرنا واجراءاتنا تجاه الأمة البولندية . ان معاهدة وارسو المبرمة بين د ولتينا في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ، كسرت مرة والم الابد الحلقة المفرغة للظلم والانتقام . وكانت واحدة من أهم الخطى في طريق العلاقات السياسية الألمانية - الأوروبية لفترة ما بعد الحرب .

ويمثل تعاوننا مع الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، حتى في فترات التوتر بين الشرق والغرب ، تعبيرا عن المسؤولية الراسخة في جذور التاريخ ، التي تتحملها كل

من الدولتين الألمانييتين عن السلم في أوروبا . وعلى هذه المسؤولية أيضا أن تثبتت جدارتها في الحل المشترك للمشاكل الانسانية والفنية . ويجب أن يكون في مقدور الناس، أن يتمتعوا كأفراد بفوائد الانفراج . وقد أحرزنا تقدما لا بأس به في هذا المجال . ونرجو أن تواصل الدولتان الألمانيتان السير على نفس الطريق الذي حددته المعاهدة الأساسية لتطبيع العلاقات والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي . ونرجو لهما أن تضربا مثلا يحتذى ، بالوفاء بالتزاماتهما بموجب الوثيقة الختامية . وبذلك نكون قد أوفينا بالمتطلبات المتأصلة في التسليم بمسؤوليتنا المشتركة .

ان تحسين العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أمر له أهمية حيوية للعلاقات بين الشرق والغرب وللسم العالمي . ان التأمل في مبادئ المساواة والاحترام المتبادل ، المتجسدة في الاعلان المشترك للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الصادر عام ١٩٧٢ ، قد يمهّد الطريق لمثل هذا التطور . لقد أعرب الرئيس ريغان أمام الأمم المتحدة عن عزم بلاده على التعاون مع الاتحاد السوفياتي لتأمين السلم العالمي . وينبغي أن يقابل هذا برد مشجع من جانب الاتحاد السوفياتي . اننا لا نستطيع أن نقدم بديلا عن الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ولكننا نستطيع ، شأننا شأن الدول المتوسطة والصغيرة الحجم ، أن نقدم مساهمة في تحسين العلاقات بين الشرق والغرب ، ولن تكون هذه المساهمة ضئيلة .

ان أوروبا ، التي كثيرا ما عصفت بها الحروب ، وكثيرا ما كانت مصدرا لحروب عديدة في أجزاء أخرى من العالم ، يجب أن تكون نقطة الانطلاق للمبادرات الهادفة الى السلم والتعاون في جميع أرجاء العالم . لهذا السبب فان جمهورية ألمانيا الاتحادية ، باعتبارها عضوا في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، تنتهج في علاقاتها مع بلدان العالم الثالث سياسة تسعى ، حسبما هو منصوص عليه في اتفاقية لومبي الثانية الى :

" تعزيز التعاون الوثيق والمستمر ، على قدم المساواة التامة بين الأطراف،

ولخدمة مصلحتها المتبادلة ، بروح من التضامن الدولي " .

اننا نلتزم بالتعاون والمشاركة على قدم المساواة مع بلدان الجنوب . ونؤيد مبدأ عدم الانحياز الأصيل ، لأنه يحافظ على الاستقلال ويوفر الحماية من الأطماع الأجنبية القائمة على الهيمنة . وما فتئت حركة عدم الانحياز تصبح بشكل متزايد عاملا للاستقرار في السياسة الدولية .

ان جمهورية الصين الشعبية ، وهي أكثر بلدان العالم كثافة من حيث السكان لها ثقل كبير في الاستقرار العالمي . ومما يبعث على ارتياحنا أن نلاحظ أن الصين بدأت تفتح أبوابها لآسيا وللعالم كله ، وتتحمل قسطها من المسؤولية عن السلم والتعاون الدوليين .

وتوفر المجموعات الإقليمية الفرصة للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم لاستغلال مواردها بصورة جماعية ، وللحفاظ على استقلالها معا . ويتعاون الاتحاد الأوروبي تعاوننا وثيقا مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وحلف الأنديز في إطار اتفاقات للتعاون . وندعم التعاون الوثيق بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي . ونقوم بدورنا لضمان تكثيف الحوار العربي - الأوروبي وتوسيع نطاقه .

وفي غضون الأيام القليلة القادمة سيجتمع وزيراً خارجيتي دولتين عضوين في الاتحاد الأوروبي ، هما اسبانيا والبرتغال ، في سان خوسيه ، مع نظرائهما من بلدان أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا لبدء حوار سياسي ، ولوضع الأسس للتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى .

ويتعين على الشمال والجنوب أن يجريا الاتصالات فيما بينهما ، وأن يتفاوضا وأن يجدا الحلول المشتركة لمشاكل الحاضر والمستقبل للإنسانية . ان الحوار بين الشمال والجنوب لن يتكفل بالنجاح ما لم يصاحبه الوعي بتساوي كرامة جميع ثقافات العالم . ولا يجب أن يكون موضوع التبادلات الثقافية بين الشمال والجنوب مقصورا على هوامش المحادثات ؛ بل يجب أن يكون في صميم تلك المحادثات . ان عالمنا ملئ

بالتحيزات الثقافية التي كثيرا ما تكون نابغة من الجهل . وكلنا بحاجة الى أن يتعلم بعضنا من بعض . وقد يكون الشمال أغنى من الجنوب ، ولكنه ليس بالضرورة أكثر حكمة أو انسانية أو تحضرا . وعلى كل من ثقافتى الشمال والجنوب أن تسلم بتساوى الثقافة الأخرى معها في الكرامة . والمسألة مسألة موقف فكرى نتفاعل من خلاله مع الشعوب الأخرى .

وكثيرا ما نبعت الخطرسة تجاه الشعوب الأخرى من احتقار هويتها ومنجزاتها الثقافية . من اللازم لفهم أى بلد تفهم ثقافته . ان الخبرة بتساوى الثقافات ليست فطرية ، وانما تتطلب تبادلات ثقافية مكثفة . ونحن مستعدون للعطاء ، كما أننا مستعدون للأخذ ، لأن التبادلات الثقافية تساهم في ارساء النظام الدولى على أسس سليمة .

في هذه الأيام تتطلع أمم العالم الى نيويورك بأمل وترقب ، وتشعر بالقلق ، وليس بالطبع مجرد وجود التوتر هو الذى يقلقها ، وانما الزيادة البارزة في هذه التوترات . وهي تتساءل عما سيحدث لو استمرت التوترات في التصاعد .

ان المشاكل التي تواجهنا مشاكل خطيرة وعويصة . ولا يتوقع أحد منا أن نكتشف هذه الأيام العلاج السحري الذى يحسمها جميعا مرة واحدة . الا أن من حق الأمم أن تتوقع شيئا واحدا ، وهو أن تكون هناك اشارات تبشر بالأمل ، اشارات تفيد بأن حكومات العالم وضعت يدها على الخطر ، وأنها تستطيع وقف التوترات المتصاعدة . ان الأمم لا تريد أن تستمع اليينا نكرر المواقف المألوفة منذ زمن طويل ، والتي لا يمكن التوفيق بينها ، أو نتبادل الاتهامات . انها تريد أن تعرف ماذا ننوى على وجه التحديد ، أن نفعل لخدمة قضية السلم المشتركة . ويتوجب علينا ألا نخيب امها .

لقد شرحت لكم كيف تفسي بلادى، بمسؤولياتها . فجمهورية ألمانيا الاتحادية تواجه تحدى السلام بثقة دولة يمكن لمواطنيها أن يتطوروا بحرية ، وأن يساعدوا بحرية على إقامة عالم انساني وعادل . وهذا الهدف الكبير لتحقيق عالم عادل وانساني ينبغي أن يكون موجهننا ، عندما نحتفل بالذكرى الأربعين لانشاء منظمنا في عام ١٩٨٥ . وعندما نحتفل بالسنة الدولية للسلام في عام ١٩٨٦ .

السيد ووشيكيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : سيدى الرئيس اسمحوا لي بادىء ذى بدء أن أقدم لكم باسم الوفد الصيني تهاني الحارة ، بوصفكم الممثل البارز لزامبيا ، لانتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأعتقد أن الدورة الحالية ستحقق برئاستكم مهمتها بنجاح . وأود أيضا أن أشكر سلفكم صاحب السعادة خورخي ايويكا لاسهامه في أعمال الدورة الثامنة والثلاثين . وفى الوقت نفسه أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن ترحيبنا الحار بجار الصيـن الوثيق برونى دار السلام لقبولها في عضوية الامم المتحدة .

وبوصفنا ممثلين لحكومات مختلف بلدان العالم ، نجتمع هنا كل عام لكي نجرى تبادلآ في الآراء بشأن الحالة الدولية ، ولالتماس السبل لصيانة السلم في العالم وتأمين الأمن الدولي وتعزيز الرفاهية البشرية . وهذه الحقيقة في حد ذاتها تشهد بأهمية الأمم المتحدة وبمهمتها التاريخية .

ولا يسع الشعوب لدى استعراض التطورات الدولية التي حدثت في العام الماضى إلا أن تشعر بالقلق . فعلى اثر تعليق مفاوضات نزع السلاح ، كثفت الدولتان العظيمتان النوويتان نشر الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا ، واتخذتا تدابير للمواجهة ، الامر الذى زاد من تصعيد سباق التسلح النووى فيما بينهما ، مما يشكل خطرا جديدا على كل البلدان الأوروبية ، ويقلق بعمق كل بلدان العالم . وفى السنة الماضية ، بينما كانت الحربان العدوانيتان مستمرتين في آسيا دون ضابط ، حدث غزو مسلح جديد في امريكا الوسطى . أما الشرق الأوسط فما زال محفوفآ بالازمات ، وتزداد نيران الحرب

في منطقة الخليج اتساعا ، مما يثير قلقا واسع النطاق . وبصفة أساسية ، لم تخف بعد حدة التوتر والتناقض الشديد في الجنوب الافريقي .

وفي الوقت نفسه توضح الصعوبات الاقتصادية الخطيرة في الكثير من البلدان النامية بجلاء أن التناقض الشامل بين الشمال والجنوب يتزايد حدة وأن الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة تزداد اتساعا . ولذلك أعتقد أنه ليس ثمة أحد ينكر أن السلم والتنمية يوجه عام ما زالا المسألتين الأساسيتين اللتين تؤثران اليوم في مصالح كل شعوب العالم . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أقدم باسم الحكومة الصينية بعض الملاحظات بشأن هاتين المسألتين .

ان أكثر ما يثير قلق الشعوب وهلعها في الوقت الحاضر ، هو خطر اندلاع حرب نووية وبرغم الجولات التي لا حصر لها من المحادثات بشأن نزع السلاح النووي بالإضافة الى مجموعة من المقترحات في هذا الصدد ، استمرت الأسلحة النووية في ازدياد وبلغت المخزونات النووية أبعادا بالغة الخطورة . وكما هو مسلم به عالميا ، يتعين على الدولتين العظميين الرئيسيتين أن تضطلعوا بالمسؤولية الأساسية عن هذه المسألة . فهما تمتلكان ما يربو على ٩٥ في المائة من مجموع الأسلحة النووية في العالم ، وهما وحدهما يستطيعان خوض حرب نووية . وإذا ما قررا استخدام جزء صغير فقط من ترسانتهما النووية ، لن يؤدي ذلك الى معاناة سكان هاتين الدولتين النوويتين فحسب ، بل ان سكان العالم كله سوف ينج بهم في محرقة جماعية لم يسبق لها مثيل . ولهذا السبب ، فان الكثير من البلدان الصغيرة والمتوسطة ، والعديد من شعوب العالم لها كل الحق في المطالبة بأن تقوم الدولتان بالوقف الفوري لسباق التسلح النووي ، والمبادرة بتخفيض الأسلحة النووية تخفيضا كبيرا .

ومن جهة أخرى ، يمتد سباق التسلح بين الدولتين النوويتين الى الفضاء الخارجي . وكلتا الدولتين تصعد تطویر شبكة قذائف مضادة للقذائف التسيارية بغية تعزيز قدراتها الهجومية الاستراتيجية عن طريق تمسين وسائلها الدفاعية الاستراتيجية .

وأشار الجانبان مؤخرا الى مسألة أسلحة الفضاء الخارجي ، وقام كل منهما بهجمات تفاوضية ضد الآخر . ومع ذلك ، وكما يلمس الناس ، فان المفاوضات لم تبدأ بحق وتنخرط كل من الدولتين العظميين الرئيسيتين في القاء المسؤولية عن اعادة المحادثات وتخریبها على الدولة الاخرى . ولا يمكن أن يؤدي هذا الا الى الشك في جدية اعتراف هاتين الدولتين اجراء محادثات . هل هما حقا تعترضان اجراء محادثات ، أم أنها محاولة لتغطية سباق التسلح في الفضاء الخارجي ؟

ومع تصاعد سباق التسلح بين الدولتين النوويتين ، سوف يزداد خطر الحرب النووية مع كل يوم . وبرغم أن كلتا الدولتين العظميين تمتلكان قدرة نووية مفرطة التركيز وبالغة الضرر ، فان كلا منهما تبذل قصارى جهدها لتتفوق على الاخرى تحت ستار الحفاظ على المساواة والأمن المتكافئ خشية أن تتفوق عليها الاخرى من حيث نوعية الأسلحة النووية وكميتها . ولا يمكن لهذه العملية من التصعيد التدريجي للتسلح النووي الا أن تثير الشكوك حول ما اذا كانت هاتان الدولتان تعترضان بحق نزع السلاح النووي . ان ما يطلبه سكان العالم هو نزع السلاح الحقيقي الفعال لكفالة أن يعيش الناس في أمن وسلام .

ان حكومة الصين وشعبها يؤيدان دائما نزع السلاح النووي . ونرى أنه ينبغي بذل الجهود لتعزيز التقدم فيما يختص بنزع السلاح التقليدي والنووي على حد سواء . أما الكمية الصغيرة من الأسلحة النووية التي تمتلكها الصين فهي فقط لأغراض الدفاع عن النفس . وقد أعلننا رسميا مرارا وتكرارا أن الصين لن تكون في أي وقت وتحت أية ظروف البادرة باستخدام الأسلحة النووية ، وأنها تتعهد دون شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول والمناطق غير النووية .

ان الصين لم تشترك قط، ولا تعتزم الاشتراك، في سباق التسلح النووي، ولن تتصل من مسؤوليتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

ويمكن تلخيص موقف الصين بشأن نزع السلاح النووي في النقاط الأساسية الثلاث التالية: أولاً، ان موقفنا الأساسي هو الحظر الشامل والتدمير الكامل لكل الأسلحة النووية، ثانياً: نقترح، كخطوة عملية نحو نزع السلاح النووي، أنه بعد أن يبادر كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بوضع حد لتجريب وتحسين وتصنيع الأسلحة النووية، وبعد أن يتفقا على تخفيض ترساناتهما النووية تخفيضاً كبيراً، يجب عقد مؤتمر دولي واسع التشبيك تشترك فيه جميع الدول النووية للعمل معاً على وضع تدابير محددة لتحقيق مزيد من نزع السلاح النووي. ثالثاً، وقبل أن يتحقق كل هذا، ومن أجل تخفيض خطر الحرب النووية وابتداءً لحسن النية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، يتعين على جميع الدول النووية أن تتعهد بعدم البدء في استخدام الأسلحة النووية، وان تتعهد دون شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأن تتوصل الى اتفاق بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية فيما بينها.

ونحن نؤيد المطلب العادل لشعوب العالم بحظر الأسلحة النووية ومنع نشوب حرب نووية، ونقدر كل المقترحات المعقولة التي تؤدي الى نزع السلاح النووي وصيانة السلم العالمي. ولتعزيز التقدم في ميدان نزع السلاح النووي، اننا على استعداد لتبادل الآراء داخل الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل بشأن مسائل مثل درء الحرب النووية، ووقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي، شريطة أن توافق جميع الدول النووية الاخرى على أن تفعل ذلك.

وفي ظل الحالة الراهنة، لا يسعنا الا أن نؤكد أن من الاهمية الطحة أن نطالب بأن توقف الدولتان النوويتان سباق التسلح فيما بينهما، وأن توقفا وزع القذائف الجديدة المتوسطة المدى، وأن تستأنفا المفاوضات الخاصة بنزع السلاح النووي، وأن تقوما بتخفيض وتدمير القذائف النووية القائمة بالفعل في أوروبا وآسيا ومناطق أخرى، وأن توقفا على الفور

مدّ سباق التسلح بينهما الى الفضاء الخارجي . اننا نؤيد الابرام المبكر لمعاهدة بشأن حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وحظر البحوث المتعلقة بجميع الاسلحة المصممة للحرب في الفضاء الخارجي ، وحظر التجارب على هذه الاسلحة ، وتطويرها وتصنيعها ووزعها واستخدامها ، فضلا عن تدمير كل ما هو موجود من منظومات أسلحة الفضاء الخارجي . كل هذا ضروري للغاية لتجريد الفضاء الخارجي من السلاح ، وضمان استخدام الجنس البشري للفضاء الخارجي في الاغراض السلمية .

وقد عارضت الصين دوما تطوير وانتاج واستخدام جميع الاسلحة البيولوجية التي تضر بالبشرية . وقد اتخذت اللجنة الدائمة للكونغرس الشعبي الوطني الصيني في ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، قرارا بانضمام الصين الى معاهدة حظر الاسلحة البيولوجية . ومن الآن فصاعدا ، ستنضم الصين الى البلدان الاخرى في محاربة جميع الاعمال التي تنتهك هذه الاتفاقية ، والعمل جاهدة لتحسينها من اجل تعزيز كامل عطية نزع السلاح .

من بين الاسباب الرئيسية للاضطراب والتوتر في العالم اليوم ، ارتكاب أعمال في العلاقات الدولية مثل انتهاك سيادة البلدان الاخرى ، وغزو اراضيها واحتلالها ، والتدخل في شؤونها الداخلية ، واستخدام القوة ضدها ، انتهاكا للمبدأ الاساسي المتمثل في المساواة في السيادة بين جميع الدول ، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة .

ونحن نرى انه ينبغي لكل الشعوب ، كبيرها وصغيرها ، قويتها وضعيفتها ، غنيها وفقيرها ، أن تعامل على قدم المساواة ، وأن تعيش في وئام ، وأن يحترم كل منها الآخر ، وأن تدخل في تعاون يعود بالفائدة على الجميع . وينبغي أن يقرر شؤون أي بلد شعب ذلك البلد نفسه . ان التدخل الخارجي بكل أشكاله أمر غير مشروع ولا يمكن السماح به .

ويتعين على جميع البلدان ، في انتهاج سياساتها الخارجية ، أن تحترم المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية ، وأن تتقيد بميثاق الامم المتحدة . ومع ذلك ، فان الدولتين العظميين الرئيسيتين ، نظرا لقوتها وحجمها ، تحاول كل منهما أن تفرض ارادتها على الآخرين ، معتقدة أن بوسعها ان تفعل ما يحلو لها . وبدلا من احترام سيادة البلدان الاخرى واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، فانهما تنتهجان سياسة الهيمنة والقوة ، وتشنان

العدوان المسلح ضد البلدان الضعيفة والصغيرة . وبفضل دعمها ، لا يتورع بعض النازعيين الى السيطرة الاقليمية عن اضطرار جيранتهم وضم أراضيهم بالقوة . ومن هذه المنصــــة الرسمية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قنا أكثر من مرة بإدانة القوى المهيمنة الكبيرة والصغيرة لما ترتكبه من أعمال عدوان ، ولا انتهاكها ميثاق الأمم المتحدة والأمن الدولي . واليوم ، ندين مرة أخرى وبقوة هذه الاعمال . وستستمر الشعوب في جميع أرجاء العالم في إدانة النازعيين الى الهيمنة بكل مبررات ذلك ، ماداموا مستمرون في مثل هذه الأعمال العدوانية .

يوجد الآن الكثير من " بؤر التوتر" في العالم . وقد تصبح بعض المناطق " بؤراً للتوتر" في الغد . وما زالت كمبودشيا تطوؤها الاقدام . كما يجرى تكثيف الحرب العدوانية ضد أفغانستان وتوسيع نطاقها . ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى معقدة ومتوترة وقابلة للانفجار . وفي الجنوب الافريقي ، يقوم العنصريون والاستعماريون بإعاقة الاستقلال الوطني ، وتهديد أمن البلدان المجاورة . وقد نجمت بعض " بؤر التوتر" هذه عن العدوان المباشر الذي تشنه الدولتان العظميان الرئيسيتان ، كما تحولت بؤر اخرى الى أزمات دولية بسبب تطفلها أو تدخلها ، أو دعمها أو مناوراتها المستترة .

ان الشرط المسبق لتخفيف "بؤر التوتر" وتخفيف حدة التوترات وحسم التناقضات ، هو وقف عمليات التدخل وفرض السيطرة والتفلفل من جانب الدول الرئيسية وتابعيها ، لتمكين الاطراف المعنية في كل بلد او منطقة من العمل على التوصل الى حلول معقولة لمشاكلها الداخلية عن طريق المفاوضات السلمية .

يقول المثل الصيني " ان الخوف المشترك يؤدي الى الوحدة ، والطمع المشترك يؤدي الى التنافس " . هذا ما يتسم به الموقف العالمي اليوم . فمن ناحية ، تتنافس الدولتان الرئيسيتان من أجل السيطرة على العالم ؛ ومن الناحية الاخرى ، يعزز العدد الكبير من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم وحدته باستمرار ، وتؤيد كل واحدة الاخرى فسي كفاها ضد الهيمنة . ونعتقد أن المجتمع الدولي في مواجهة عملية غير عادلة يقوم فيها القوى بالسيطرة على الضعيف ويضطهد الكبير الصغير ، تقع عليه ، مسؤولية الوقوف الى جانب العدالة والكفاح ضد هذه الأعمال بغية التمسك بالقواعد التي تنظم العلاقات الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان غض النظر عن أعمال المعتدين لن يؤدي الا الى زيادة غطرستهم ، بالاضافة الى أنه لا يساعد على تحقيق السلم والاستقرار العالميين .

ان كفاح شعوب العالم ضد الهيمنة والامبريالية والاستعمار والعنصرية كفاح عادل ، سوف تقدم له الصين ، حكومة وشعبا ، كما فعلت في الماضي ، دعمها الراسخ .
اننا نؤيد موقف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ازا" اجرا" محادثات ثلاثية ، وتخفيف التوتر في شبه القارة الكورية ، واعادة توحيد كوريا بصورة مستقلة وسلمية ، والمطالبة بسحب قوات الولايات المتحدة من جنوب كوريا .

ونحن نؤيد شعب افغانستان في كفاحه البطولي من أجل حماية استقلاله الوطني ورفض العدوان الأجنبي ، ونعارض الجهود التي يبذلها الاتحاد السوفياتي لتكثيف عدوانه على أفغانستان وجلب الدمار اليها ، كما نطالب بانسحاب القوات السوفياتية من افغانستان .
لقد رأينا على الوقوف الى جانب الشعب العربي ، وعلى تأييد كفاحه العادل ضد العدوان والتوسع الاسرائيليين ، وتأييد الكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة ، ونحن نطالب اسرائيل بالانسحاب من لبنان ومن جميع الاراضي العربية الاخرى التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ .

اننا نؤيد الكفاح العادل الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ضد الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، ونطالب بانسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، وقف التهديدات العسكرية الموجهة الى البلدان المجاورة .

اننا نؤيد شعوب امريكا اللاتينية ومجموعة كونتادورا في كفاحها من أجل السلم والاستقرار في أمريكا الوسطى ، ونطالب القوى الخارجية بوقف أعمال التدخل والتغلغل العسكريين التي تقوم بها في تلك المنطقة .

وهنا أود بصفة خاصة أن أقول بضعة كلمات بشأن مسألة كمبوتشيا . لقد انقضت ما يقرب من ستة أعوام منذ ان غزت فييت نام دولة كمبوتشيا المستقلة ذات السيادة واحتلتها بقوة السلاح . ان فييت نام ترفض ان تتخلى عن اطماعها في ضم كمبوتشيا على الرغم من النكسات المتكررة التي نزلت بها في ساحة المعركة في " هجمات فصل الجفاف " المتكررة . لقد لجأت مرة تلو الأخرى الى حيلة ما يسمى بالانسحاب الجزئي ، محاولة منها لاخفاؤها رفضها سحب قواتها . ان طلبها بأن يكون انسحاب قواتها مشروطا باستبعاد قوة من قوات المقاومة الوطنية في كمبوتشيا كشف بمزيد من الوضوح أنها تفتقر حتى هذا اليوم الى الرغبة الصادقة في حل مسألة كمبوتشيا . اننا نأمل في التوصل الى حل عادل ومعقول لمسألة كمبوتشيا في أقرب وقت ممكن . ولكن التسوية السياسية لهذه المسألة يجب ان تستند الى انسحاب جميع القوات الفيتنامية المعتدية من كمبوتشيا . وفي رأينا ، أن المعارضة الثابتة لعدوان فييت نام ، والمطالبة بانسحاب قواتها هو البرهان الاساسي على التأييد الحازم للنضال العادل لشعب يتعرض للعدوان ، ولحماية استقلال الدول وسيادتها ، والعمل على الحفاظ على السلم والأمن العالميين ، والالتزام بالقواعد الاساسية للعلاقات الدولية . اننا نؤيد المركز والسلطة الشرعيين للحكومة الائتلافية الثلاثية في كمبوتشيا الديمقراطية ، برئاسة الامير سيهانوك . ونؤمن بأن القوى السياسية الكمبوتشوية المختلفة، بعد انسحاب القوات الفيتنامية، سوف تتوحد في قاعدة واسعة، وان شعب كمبوتشيا سوف يتمكن من تقرير مستقبله عن طريق انتخابات عامة تتم تحت اشراف الأمم المتحدة، بمنأى عن أى عدوان أو تدخل من الخارج . ونحن نأمل أن نرى كمبوتشيا دولة مستقلة وسلمية ومحايدة وغير منحازة .

ان حكومة الصين تتبع سياسة خارجية مستقلة، وتعارض الهيمنة بشدة، وتقف بحزم الى جانب جميع الشعوب التي تتعرض للقمع أو العدوان . ان الصين لن ترتبط ابدا بأية دولة كبيرة أو مجموعة من الدول ، ولن تخضع لأي ضغط خارجي . اننا نؤيد حركة عدم الانحياز ولن ننضم الى أي حلف مع اية دولة كبيرة . اننا لا نمارس ما يسمى بدبلوماسية البعد المتساوي ، ولن نلعب لعبة الأوراق ولن نتحالف مع دولة كبرى ضد دولة اخرى . لقد التزمنا دائما في علاقاتنا الخارجية بمبادئ التعايش السلمي الخمسة التي وضعتها مشتركة الصين والهند وبقوما منذ ٣٠ عاما مضت . وهذه المبادئ هي : " الاحترام المشترك للسيادة والسلامة الاقليمية، وعدم الاعتداء المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للاخرين ، والمساواة والمنفعة المشتركة، والتعايش السلمي " . ووفقا لهذه المبادئ فقد رفعت الصين من نوعية علاقاتها مع البلدان المجاورة و أبرمت عددا من المعاهدات المتصلة بالحدود ، ومعاهدات السلم والصداقة والتعاون ، وطورت علاقات ودية مع عدد كبير من بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا . ان المبادئ الخمسة للتعايش السلمي قد أدرجت منذ زمن طويل في دستور الصين ، وهي تمثل القواعد الرئيسية التي تتبعها الصين في تنظيمها لعلاقاتها مع جميع البلدان .

ونحن نرغب في أن نعيش في سلم ، وأن نقيم علاقات طبيعية مع كل البلدان . وبالرغم من وجود خلافات من نوع أو آخر بيننا وبين بعض البلدان ، لسبب أو لآخر ، فإننا على استعداد للسعي من أجل تسوية هذه الخلافات بروح من الفهم المتبادل والتشاور ، حتى يمكن أن تتحسن تدريجياً علاقاتنا معها .

لقد استطاعت مبادئ التعايش السلمي الخمسة أن تصمد أمام التقلبات الدولية التي حدثت طوال العقود الثلاثة الماضية ، وأن تظهر قدراً كبيراً من الحيوية . وتسدل التجربة على أن هذه المبادئ تمثل المعايير الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول ، وتشكل سلاحاً هاماً ضد التدخل والعدوان من أجل الهيمنة . وتمشيا مع اتجاه التاريخ ، واستجابة لنداء العصر ، تمثل هذه المبادئ تطلعات ومصالح الشعوب في جميع البلدان . لذلك فإنها حظيت بتقديرنا وساندتنا . وترتهن نوعية العلاقات بين البلدان سواء كانت طيبة أو سيئة - بمدى تمسكها بمبادئ التعايش السلمي الخمسة . ولو تم التمسك بهذه المبادئ ، لا استطاعت البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة أن تعيش في تفاهم ، وأن تقيم تعاوناً ودياً فيما بينها . وفي حالة عدم التمسك بهذه المبادئ ، فقد تتعرض البلدان حتى إذا كانت ذات نظم اجتماعية متشابهة - للمشاحنات ، وتدخل في مواجهات أو حتى نزاعات . ونحن نؤكد على أهمية مبادئ التعايش السلمي الخمسة هنا لأنها تتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وإذا ما التزمت جميع البلدان بالتمسك بهذه المبادئ فهي علاقاتها المتبادلة ، سواء كانت بين الدول الكبرى ، أو بين البلدان الكبيرة والبلدان الصغيرة ، أو فيما بين البلدان الصغيرة ذاتها ، فمن يكون من الصعب أن تخف حدة التوتر الدولي ، وأن يمان السلم العالمي بالتأكيد .

ويرتهن سلام العالم واستقراره بتحقيق نمو ثابت للاقتصادات الوطنية والدولية . وقد أصبحت تنمية العالم الثالث من أكبر التحديات التي تواجه الجنس البشري اليوم . ويوافق هذا العام العيد العاشر باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ولبرنامج العمل ، اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية السادسة . ففي تلك الدورة ، منذ عشرة أعوام ، تعهد دنغ شياوبنغ ، رئيس الوفد الصيني

وقتئذ ، بتأييد الصين للموقف العادل الذى تتخذه بلدان العالم الثالث في مطالبتهــا
 باعادة هيكلة النظام الاقتصادى الدولى غير العادل وغير الرشيد . وبالرغم من الجهود
 الدائبة التى تبذلها البلدان النامية لازالة القيود الخارجية المفروضة على تنميتهاــ
 الاقتصادية ، ولتحسين العلاقات بين الشمال والجنوب فان النتائج الفعلية لتلك الجهود
 أبعد من أن تكون مرضية فلم تبدأ بعد حتى الآن المفاوضات العالمية ، كما أن الاجراءات
 الفورية لحل المشاكل الملحة الحالية التى تؤثر على البلدان النامية لم تنفذ بعد . ومازلنا
 بعيدين عن الأهداف الواردة في الاعلان وبرنامج العمل المعتمدين في الدورة الاستثنائية
 السادسة للجمعية العامة بسبب العقبات الدولية التى وضعتها أوساط معينة .

وفي الوقت الحالى ، مازال الانتعاش الاقتصادى في الغرب غير مستقر للغاية ،
 وصفت الاحتمالات الاقتصادية في البلدان النامية مظلمة . فهى تواجه صعوبات عديدة
 مثل الركود الاقتصادى ، وعدم توفر الأموال ، والقيود على الصادرات وعبء الديون
 الباهظة . وتعرض تنميتها لعقبات كبيرة .

ان الصعوبات الخطيرة التى تواجهها أقل البلدان نمواً ، ولا سيما الأوساط
 الميؤوس منها في كثير من هذه البلدان في افريقيا لا بد أن تلقى عناية شديدة وعظما عميقا
 من العالم كله . ففي المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، يعاني أكثر من ١٠٠ مليون
 من البشر من المجاعة ، ومن بينهم أعداد كبيرة من النساء والأطفال أشرفوا على الموت ،
 نتيجة لأعوام طويلة من الركود الاقتصادى ، وانخفاض متوسط دخل الفرد لأعوام متتالمة ،
 بالإضافة الى الخطر المتمثل في استمرار الجفاف وفي انخفاض محاصيل الحبوب ، وقد
 أصبح من الأمور الملحة أن يقوم المجتمع الدولى بعمل متضافر استجابة للنداءات التى
 توجهها هذه البلدان لتتقدم المساعدة التى تعينها على مواجهة هذه الصعوبات . وعلى
 جميع البلدان المتقدمة النمو التزام بتقديم المعونة الكافية من كل نوع الى تلك البلدان ،
 لمساعدتها في التغلب على مصاعبها الاقتصادية وفي تخفيف معاناة شعوبها .

وتمثل مشكلة الديون الخطيرة مسألة ملحة تواجه البلدان النامية ، وبلدان أمريكا
 اللاتينية بوجه خاص . فقد وصل الحجم الاجمالي للديون الخارجية التى يتحملها العالم

الثالث ككل أرقاما مذهلة وأدى الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة في بنوك الولايات المتحدة مؤخرا الى زيادة جديدة في العبء الذي تتحمله البلدان المدينة . وفي رأينا ، أن تسوية مشكلة الديون مسؤولية البلدان الدائنة ، والبنوك التجارية ، والوكالات المالية الدولية ، وينبغي أن تتحملها معا مع البلدان المدينة . وينبغي أن يكون المبدأ الذي تقوم عليه تسوية هذه المشكلة " تشجيع خدمة الدين من خلال التنمية " . وينبغي مطالبة البلدان المدينة بأن تضع سياسات اصلاحية تهدف الى تشجيع نموها الاقتصادي ، بدلا من أن تفرض سياسة انكماشية . وينبغي للبلدان الدائنة أن تتخذ التدابير اللازمة لتخفيض أسعار الفائدة المرتفعة ، وتحسين شروط الدفع ، وتخفيض القيود على التجارة ، وزيادة المعونة الانمائية الحكومية ، وتوفير الائتمانات والقروض الكافية لتخفيف أعباء البلدان المدينة . ونحن نقدر ونؤيد المقترحات المعقولة المقدمة من البلدان المدينة لتسوية مشكلة الديون ، وكذلك الموقف الذي ينم عن الشعور بالمسؤولية الذي تتخذه هذه البلدان . ونأمل في أن تتمكن البلدان المدينة - من خلال جهودها الداعمة واهتمام المجتمع الدولي ومساعدته - من أن تتخلص تدريجيا من وضعها الصعب ، حتى يمكن تخفيف أزمة الديون الحالية والتغلب عليها .

وتمثل النزعة الحمائية مشكلة ملحة أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي للبلدان النامية . وقد لاحظنا بقلق أنه مع الانتعاش التدريجي لاقتصادات البلدان المتقدمة النمو ، تتزايد النزعة الحمائية بدلا من أن تنخفض .

لقد أصبحت الحمايئة عقبة رئيسية أمام الانتعاش الاقتصادي وتنمية البلدان النامية . واننا ندعو البلدان المتقدمة الرئيسية أن تعتمد في الحال تدابير فعالة وفاء بالوعود التي قطعتها على نفسها في مختلف المحافل الدولية ، وأن توقف وتعكس اتجاه النزعة الحمايئة المتزايدة ضد البلدان النامية بغية تمكين الأخيرة من زيادة مدخولاتها من الصادرات ، وافية خلق ظروف لتزيد من وارداتها ومن نمو اقتصاداتها .

ان الاقتصاد العالمي كل متكامل . ولا يمكن أن يقوم استقراره ونموه على رخاء القلة وفقر العديدين . وبدون حدوث نمو اقتصادي في البلدان النامية ، سيكون من الصعب على البلدان المتقدمة النمو أن تحقق انتعاشا وتوسعا اقتصاديين مستمرين . وهذه الحقيقة واضحة ، وأصبحت تلقى التقدير والتأييد من جانب عدد متزايد من الأشخاص ذوي الأفق الواسع في الغرب . ومن المؤسف أن بعض البلدان الرئيسية المتقدمة النمو أنفقت حتى الآن في أن تأخذ في الاعتبار بجدية الصعوبات العملية والمطالب الملحة للعدد يند من البلدان النامية . فهذه البلدان المتقدمة النمو بقيت غير مبالية إزاء الحوار بين الشمال والجنوب وإزاء المفاوضات الشاملة ، ولا تزال تعارض إعادة تنظيم هيكل النظام الاقتصادي الدولي القديم . ان سياساتها سياسات ضيقة الأفق .

لقد قدمت مجموعة ال ٧٧ بالفعل مجموعة من المقترحات العملية أخذت بالاعتبار مصالح جميع البلدان المعنية . ولازالة العقبات من طريق استهلال مفاوضات شاملة ، قامت المجموعة مرة بعد أخرى ببذل جهود كبرى ، واقترحت اجراء المفاوضات الشاملة على مرحلتين . وتعتبر الاستراتيجية الدولية للتنمية ، التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين سنة ١٩٨٠ ، عن الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي في اقامة النظام الاقتصادي الجديد ، وفي تنشيط الاقتصاد العالمي . وينبغي أن يستهدف الاستعراض والتقييم اللذان يظطلع بهما لتنفيذ الاستراتيجية في منتصف الطريق ، التأكد من تنفيذ مجموعة تدابير السياسة الواردة في الاستراتيجية تنفيذيا كاملا . وقد اقترحت البلدان النامية عقد مؤتمر دولي آخر بشأن المال والتمويل بهدف تعزيز التنمية . وتأمل أن تسعى جميع الدول المعنية لتوفير الظروف اللازمة لعقد هذا المؤتمر في وقت مبكر . وقد

كان رأينا على الدوام أنه ينبغي ربط حل المشاكل التي تواجهها البلدان النامية بالجهود المبذولة لتحقيق الهدف البعيد المدى باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقد أيدنا جميع المقترحات التي تقوم على المصالح الشاملة للاقتصاد العالمي ، وتساعد على تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب ، وتعزز التنمية في العالم الثالث . واننا على استعداد للانضمام الى البلدان النامية الأخرى في بذل جهود متواصلة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وهناك امكانية كبيرة لزيادة التعاون فيما بين بلدان العالم الثالث ، تكمن في أراضيها الواسعة ومواردها الغنية . وعلى حين أن المفاوضات بين الشمال والجنوب وصلت الى طريق مسدود ، يحرز التعاون فيما بين البلدان النامية ، أي بين الجنوب والجنوب ، مزيدا من التقدم . والتعاون بين بلدان الجنوب ليس مجرد طريق فعال تعزز البلدان النامية من خلاله الاعتماد الجماعي على الذات للتغلب على الصعوبات التي تواجهها وتعزز به تنمية اقتصاداتها ، ولكنه قوة دفع هامة أيضا للحوار بين الشمال والجنوب ودعم لموقفها في المفاوضات . وحكومة الصين لعلى استعداد لأن تقوم بدورها في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقا لمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ، مشددة على النتائج العملية والتباين في الشكل والتقدم المشترك .

ان السلم والتنمية قضيتان رئيسيتان من قضايا العالم اليوم . ويشكلان أيضا الأهداف الرئيسية لسياسات الصين الداخلية والخارجية . وينهمك الشعب الصيني حاليا في عملية تحديات اشتراكية واسعة النطاق . ولا يمكن تحقيق هدف الشعب الصيني الأ من خلال سنوات طويلة من الجهد في بيئة دولية يسودها السلم . ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية . ولقد حققنا منجزات عظيمة خلال هذه الأعوام الـ ٣٥ ، وخاصة خلال الأعوام التي بدأت منذ ١٩٧٩ ، حافظنا فيها على النمو والتنمية المتسقة في اقتصاد الصين . وصحيح أننا لم نستطع الوصول الى ما نصبوا اليه بطريق مباشر ، وأننا دفعنا ثمن ذلك ، ولكننا اكتسبنا خبرة أيضا . ومن

تجربتنا الأساسية ، لا بد للتنمية الاقتصادية أن تعتمد على الظروف الفعلية للبلد نفسه ، فليس هناك من نمط جاهز يمكن تقليده ولا بد لكل بلد من أن يشق طريقه الخاص به نحو التقدم . ان فترة ال ٣٥ عاما فترة قصيرة للغاية لكي نحول الصين ، بتعداد سكانها الضخم وأقاليمها الشاسعة ، الى بلد اشتراكي حديث ومزدهر وقوي . فالخمس والثلاثون عاما ليست بكافية لاهي ولا حتى ٣٥ عاما اضافية . وستواصل الصين ، دون هوادة ، في انتهاج سياستها الخارجية القائمة على السلم ، وستبذل كل ما يمكن بذله للحفاظ على السلم العالمي .

وعلى أساس فكرة " بلد واحد ، ونظامان " ، قررت حكومة الصين أن تستأنف ممارسة سيادتها على هونغ كونغ في عام ١٩٩٧ ، وأن تقيم منطقة ادارية خاصة بهونغ كونغ . أى أنه على ضوء تاريخ هونغ كونغ وواقعها ، ستنشأ في بلد اشتراكي منطقة ادارية خاصة ، يستمر فيها النظام الرأسمالي لمدة ٥٠ عاما . وتلبي هذه الفكرة ، التي تستند على الظروف الفعلية للصين ، الطموحات والمصالح المشتركة لألف مليون نسمة من شعب الصين ، بما في ذلك مواطنونا في هونغ كونغ . وفضل الجهود المشتركة لحكومتى الصين وبريطانيا ، توصلت الحكومتان الى اتفاق بشأن مسألة هونغ كونغ ووقعتاه بالأحرف الأولى . وستسهم تسوية هذه المسألة اسهاما كبيرا في قضية نبيلة هي قضية توحيد وطننا الأم الكبير . وستسهم أيضا في الاستقرار والسلم في آسيا .

وستبقى سياسة الصين الخارجية حازمة ومتسقة لأنها تقوم على أساس المصالح الأساسية لشعب الصين وباقي أجزاء العالم . ونحن نؤيد شعوب جميع البلدان في كفاحها للحفاظ على سيادتها واستقلالها ، وفي تنمية اقتصادها الوطني ، وفي كفاحها ضد سباق التسلح وخطر الحرب ، والهيمنة ، وفي الدفاع عن السلم العالمي .

وترغب الصين العيش في سلام وتنمية علاقات طبيعية مع كل البلدان الأخرى في العالم بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وتؤيد الصين العمل على تخفيف التوترات العالمية وتسوية جميع المنازعات الدولية عن طريق المشاورات السلمية والمفاوضات الجادة ، كما تأمل الصين أن تقوم الدولتان العظميان بوضع حد لسباق التسلح النووي والتنافس العالمي بينهما وتحسين علاقاتهما الثنائية لصالح السلم والأمن الدوليين .

فبدون السلم لا تكون هناك تنمية ، وبدون التنمية لا يتحقق الاستقرار ، ولن يكون هناك سلم دون توافر الاستقرار ، فالسلم والتنمية لا يمكن الفصل بينهما ، وهما الهدفان الرئيسيان لشعوب العالم وقد التزمت بهما الأمم المتحدة ، وطينا أن نسير نحو تحقيق هذين الهدفين الرئيسيين مهما تعددت الصعوبات والعقبات . وفي اعتقادنا انه عن طريق الجهود المركزة لجميع شعوب العالم يمكن التوصل الى هذين الهدفين بصورة قاطعة .

لقد مضى نحو أربعين عاما منذ انشاء الأمم المتحدة ، وبعد أن قطعت هذه المنظمة طريقا غير مهده حافلا بالأحداث ، فانها تتحمل اليوم مسؤولية أكبر ثقلا لحفظ الأمن والسلم الدوليين . اننا نقدر ونؤيد ما أورده الأمين العام في تقريره السنوي عندما عبّر عن الرغبة في أن تعمل الأمم المتحدة بصورة أفضل وطلب ذلك . وتعتزم الصين باعتبارها من بين مؤسسي الأمم المتحدة ومن الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن بذل كل الجهود الممكنة بالاشتراك مع البلدان الأخرى من أجل التمسك بميثاق الأمم المتحدة وتدعيم دور الأمم المتحدة .

السيد شيسون (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا أن أهنيكم كرئيس للجمعية العامة وأشيد بكمتمك الافتتاحية التي اتصفت بالآراء الثاقبة وتلتقي مع اهتماماتنا ومواقفنا في نقاط كثيرة . كما أود أيضا من خلالكم توجيه التحية لبلدكم زامبيا ورئيسها كينيث كاوندا المدافع الذي لا يكل عن تحقيق التطور السلمي في الجنوب الافريقي .

ويشرفني أن أتولى رئاسة الوفد الفرنسي للمرة الخامسة في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة . وهذه الدورة التي تشهد انضمام العضو ١٥٩ للمنظمة بروني دار السلام تعتبر فرصة مناسبة لي للتأكد من فوق هذا المنبر - مثل ما فعل رئيس الجمهورية الفرنسية منذ عام ورئيس وزرائها منذ عامين - على الأهمية التي تعلقها فرنسا على بناء نظام دولسي يقوم على القانون وتتولى الاشراف عليه وتوجيهه أجهزة الأمم المتحدة وهي : مجلس الأمن الذي يتمتع بسلطة دائمة لاتخاذ القرارات ، والجمعية العامة التي تعطي لكل دولة الحق في التعبير عن رأيها السياسي ، والوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز التي تحددت مجالات اختصاصاتها وستتوسع تلك المجالات كلما دعت الحاجة الى ذلك .

وواجب المجتمع الدولي ومنظمتنا هو توفير اطار ووسائل للتعبير عن تطلعات الشعوب الى العدل والأمن والاستقلال ، ومحاولة ايجاد الحلول للمشاكل التي تنشأ بين الدول . وانا لم تتمكن الأمم المتحدة من القيام بتلك المهمة ستتفقم الصراعات الحالية وتظهر صراعات أخرى تنراف اليها ، وستكون مناطق بأكلها من العالم ساحات للمواجهة ، هذا نعرفه جيدا . كما نعلم أيضا - وهو ما سأعود اليه فيما بعد - أن الحياة الاقتصادية بأكلها مهددة بأوضاع عرضة للانفجار قد تمثل كارثة للبعض ولن ينجسوا أحد منها .

وهذا يعني بعبارة أخرى أن حكومتي تؤيد ما جاء بتقرير الأمين العام هذا العام أيضا ، وترغب في المشاركة في هذه الدعوة الحقيقية لاتباع النهج متعدد الأطراف وتحقيق الصيغة العالمية لمنظمتنا . كما نسجل الصراحة ووضوح الرؤية اللذين تميزت بهما الانتقادات التي رأى ضرورة ابدائها فيما يخص أعمال الأمم المتحدة نفسها ، ومنها على سبيل المثال ادانتها لظاهرة تراكم وتكاثر القرارات التي لا يتم تنفيذها ، أو قلقه من تزايد اضعاف الطابع السياسي على العديد من المشاكل التقنية والاقتصادية .

ولهذه الملاحظات الاستهلالية أهمية خاصة نظرا للحقيقة التي يجب أن نعترف بها بصدق وهي أن الاثنى عشر شهرا الماضية لم تحقق الارتياح لغالبية شعوب العالم . لقد ازداد قطار الفقر طولا نتيجة التدهور الاقتصادي والانكماش في التجارة العالمية . كما اتخذت الكوارث الطبيعية في بعض الأحيان أبعادا مخيفة . وفي محفل آخر - وأنا

أشير الى لجنة التنمية - شرح زميلي وزير التعاون والتنمية المآسي التي لحقت بافريقيا . ولنتذكر جماعات اللاجئين المطرودين من قراهم ، وفي بعض الأحيان من بلادهم ، يطارد هم الجوع والخوف وخطر الفناء ، لنذكر المجاعة وزحف الصحراء . ومن الضروري التسليم بأن مشاكل تلك القارة يجب أن تكون لها الأولوية ، والتأكيد على أهمية الاجتماعات الخاصة بذلك الموضوع من المؤتمر الدولي الثاني لمساعدة اللاجئين الى المناقشات التي تمت حول التقرير الممتاز الخاص بافريقيا الذي أعده البنك الدولي .

فالغفر والتدهور الذي يعتقد الكثيرون بعدم امكانية معالجتهما ، يؤثران أيضا على أجزاء أخرى من العالم الثالث . ففي أحيان كثيرة جدا وفي كل مكان تقريبا يتضاءل الأمل في التحسن ، ويتلاشى التطلع الى تنمية جديدة ويحل الاستسلام وينتشر اليأس بصورة أوسع .

وأكرر باختصار انه يبدو لي أن الاتجاهات السلبية ألفت بظلالها السوداء خلال الشهور القليلة الماضية . وعلى أحسن الفروض هناك ركود ، وبصفة عامة حدث تراجع والانطباع السائد هو التشاؤم لدى الضعفاء والفقراء أي لدى الغالبية العظمى من سكان العالم .

وعلى المستوى السياسي لا تبد والأشياء في شكل أفضل ، فهناك الانطباع بعدم التوصل الى أي حل بين الشرق والغرب . وقد رفضت الدولتان العظمتان الحوار منذ شهور ، وأرادت احدهما استئناف المفاوضات - التي توقفت منذ ما يزيد على عام - بشروط مسبقة تحكم على نتائجها بصورة مسبقة . وأعطيت المشورة للحلفاء القريبيين بتجميد اتصالاتهم أيضا .

وفي مناطق أخرى تستمر الحروب والتهديدات بالحرب . فالنزاع الدموي بين ايران والعراق مستمر ، ولا تظهر أية بادرة للتوقف والمواجهة بين اسرائيل والعرب ، ولم تتحقق وحدة الأراضي اللبنانية ، ويتم تأجيل استقلال ناميبيا بصورة مستمرة ، وقبرص ممزقة ، ولم تنسحب القوات الأجنبية من افغانستان وكمبوتشيا ، ويسيطر القلق والخوف من التدخل الخارجي على الوضع في امريكا الوسطى . والنقطة المضيئة الوحيدة هي القرار

بالانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية من تشاد ، بما يسمح لشعبها بأن يتحمل
مسؤولياته ويستعيد وحدته بمبادرة من رئيس الدولة .
فكيف لنا أن نتناسى ، فضلا عن انتهاكات حقوق الشعوب والدول التي ذكرتها
توا ، الانتهاكات المتزايدة لحقوق الانسان ؟ ونحن نستمع الى مطالب متصاعدة لأعداد
متزايدة أبدا من الشعوب بالعدل والحرية والمساواة . نعم ان هذه الاثني عشر شهرا
الأخيرة كانت مليئة بالحزن والاحباط .

واذاً هذه الحالة التي ما فتئت تتدهور عبر السنين - واني أشير هنا بصفة خاصة الى الاضطراب الاقتصادي العالمي الذي سوف أشير اليه مرة أخرى - ليس من حق المجتمع الدولي أن يظل صامتا . كما انه ليس من حقه أن يظل سلبيا ، اذا كان لا يرغب في القضاء على آمال شعوب العالم المصنع ، التي تولدت عقب المذابح التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية ، وعلى آمال البلدان النامية ، التي تولدت في أعقاب موجة الاستقلال الكبرى . وأود الآن أن أستعرض البنود المختلفة . ففيما يتعلق بالمواجهة بين الشرق والغرب ، لا يمكن لأحد أن ينكر أن المسؤولية الرئيسية في سير الأحداث في مجراها الطبيعي تقع على الدولتين العظميين . ولذلك فاننا ننتظر منهما أن تستأنفا الاتصالات والحوار .

ان الهدف الرئيسي ، كما قال رئيس الولايات المتحدة أول أمس ، ينبغي أن يكون هو عكس اتجاه تكريس الأسلحة ، ولا سيما الأسلحة النووية ؛ وكذلك تجنب البدء بسباق تسلح جديد نتيجة الاعلان المنذر بقرب احراز تقدم في التكنولوجيات الجديدة - واني أفكر هنا بصفة خاصة في تكنولوجيا الفضاء واعادة تنشيط العملية الخاصة بتحقيق تحديد الأسلحة بشكل متوازن يخضع للرقابة ، وممارسة هذه العملية بشكل فعال .

ان أعضاء المجتمع الدولي المعنيين يمكنهم ، ويجب عليهم ، أن يسهموا بشكل فعال في احراز هذا التقدم . وان فرنسا ، من جانبها ، تعلق أهمية كبرى على مؤتمر استوكهولم ، الذي سوف يمكّن من استعادة مستوى معين من الثقة بين بلدان أوروبا من المحيط الأطلسي الى جبال أورال ، وذلك في مجال القوات التقليدية . وعلى أية حال سوف تنشط بلادى بكل وسيلة سعيا نحو تحقيق توازن في القوات ، وهو يعدّ شرطاً مسبقاً لتحقيق السلام . ان جهود بلادى العسكرية النووية سوف تبقى تماما على مستوى الردع الدفاعي . وقد أوضح رئيس بلادى في العام الماضي - وهو يتحدث من فوق هذه المنصة - موقفنا من المناقشات المختلفة بشأن هذا الموضوع ، ألا وهي محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية والقوات النووية المتوسطة المدى ، التي نأمل في استئنافها في وقت مبكر ، وكما أوضح أيضا اسهامنا في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ان أمكن ، وذلك

بمجرد خفض الترسانات القائمة الى مستويات مختلفة تماما وأقل تنافرا مع المعقول ، وأيضا عندما يتم توفير شروط أخرى . ان موقفنا هذا على حاله لم يتغير منذ ذلك الوقت . وتنتوى فرنسا أيضا أن تسهم بشكل فعال في الجهود الدولية الرامية الى الحيلولة دون وقوع تطورات خطيرة بصفة خاصة وفي ظل رقابة فعالة . وانني أود أن أذكر الأعضاء باسهامنا الفعال في المناقشات الخاصة بالأسلحة الكيميائية وكذلك الجهود المبذولة للسيطرة على التقدم الجديد المثير للقلق والمندرج في أكثر مجالات التكنولوجيا المستقبلية اثاره للقلق . وهذا هو السبب في اتخاذ فرنسا لمبادراتها في مؤتمر نزع السلاح الذي عقد مؤخرا في جنيف فيما يتعلق باستخدام الفضاء للأنشطة المضادة للقذائف والمضادة للتوابع الاصطناعية . كما أن هذا أيضا هو السبب في اهتمامنا الكبير بأية مبادرة يتقدم بها في هذا الأمر .

ان فرنسا شريك وفي في حلف شمال الأطلسي - وان كنت في غير حاجة لأكرر ذلك - ومع ذلك فانها تحتفظ بحريتها في الحكم على الأشياء وفي التصرف . وسوف تعمل فرنسا ، بالاشتراك مع شركائها المقربين ، على تشجيع اقامة علاقات أوثق بين شعوب أوروبا التي وحدها التاريخ لقرون ثم فرقها خلال السنوات الأربعين الماضية . ان لدى شعوب أوروبا بالفعل الرغبة في الاسهام بحسم في عملية تخفيف التوترات ، ولها الحق والامكانية لتحقيق ذلك . فليعترف بحق كل شعب في التعبير عن هويته واختيار مستقبله بحرية ، وعندئذ سوف نرى صلات جديدة تنشأ بين البلدان الأوروبية ذات الايدولوجيات والأحلاف المختلفة ، بل حتى المتعارضة ، لأن الشعوب تريد أن يعرف بعضها بعضا بطريقة أفضل ، وأن تكتشف معا من جديد المقومات القديمة لماضيها المشترك ، وأن توسع العلاقات الاقتصادية والثقافية ، وتلتصق المناسبات لعقد الاجتماعات وتوفير الاتصال المباشر بين الأفراد .

وفضلا عن ذلك ، فان من الأهمية بمكان ألا تؤدي الخلافات بين الدولتين العظميين والتنافس بين الشرق والغرب الى منع بقية أنحاء العالم من أن تحيا حياتها . ونحن مقتنعون بأهمية عدم الانحياز عندما يكون ذلك متمشيا مع الارادة الوطنية . ان عدم الانحياز الحقيقي يستطيع ، وينبغي ، أن يدعم الاستقرار الدولي . ونحن مصرّون على

تحقيق ذلك . وقد أوضح رئيس بلادي هذه النقطة منذ عام مضى عندما اشترك في اجتماعات التي نظمتها في هذا المحفل رئيسة حركة عدم الانحياز ، السيدة اندييرا غاندي رئيسة وزراء الهند . ولعل الأعضاء يلاحظون أن العلاقات بين بلادي وبين بلدان عدم الانحياز قد تزايدت وازدادت ثقة وعمقا خلال السنوات القليلة الماضية . ان الرغبة في تأكيد كيان كل طرف تتضمن بطبيعة الحال التشجيع المنتظم على توسيع العلاقات بين الجيران ، ومن ثم زيادة التعاون الاقليمي . ان فرنسا التي شهدت حروبا عديدة مع جيرانها عبر القرون ، اكتشفت من جديد الصداقة الوثيقة التي تتلاءم مع جارتها العظيمة المانيا . لقد بدأت في بناء الاتحاد الأوروبي بشكل لا يمكن الرجوع فيه في جميع المجالات التجارية والاقتصادية والسياسية . لقد وجدت في هذا الكيان قوة كبرى وأداة أفضل للاستماع الى ما يجري في العالم وأداة لاسماع صوتها الى الآخرين . وبهذه الطريقة تؤكد فرنسا وتدعم قدرتها على الاستقلال .

الا أن ما ترغب فرنسا فيه وتنغذه لنفسها ولجيرانها هو نفسه ما ترغبه لجميع دول العالم . وفي كل وقت تظهر فيه منظمة اقليمية ، سوف تعمل على تأييدها ، بصرف النظر عن المكان الذي تكون فيه المنظمة . ولذلك لن يدعوا الأعضاء ازاء التزامنا تجاه منظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ، وأيضا رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومجموعة الأنديز - وان كانتا أكثر بعدا عن أوروبا - فضلا عن منظمات أخرى .

ومن الطبيعي أيضا أن يتم تشجيع التعاون بكل أشكاله بين المناطق المختلفة . ان هناك طريقة واحدة لتطوير العلاقات بين البلدان المتقاربة مع الحفاظ على الاستقلال الحقيقي للجميع ، حتى بالنسبة لأكثر الدول ضعفا من بينها وتلك التي تمر بفترة صعبة أو تحتاج الى مساعدة خارجية في الوقت الحالي . وينبغي للأعضاء ألا يمتقدوا أن الاتفاقية التي تربط بين الدول الأوروبية العشرة و ٦٥ بلدا من البلدان الافريقية وبلدان منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ انما هي نتيجة مجرد مصادقة ، وكذلك الحال بالنسبة للمؤتمر المقرر عقده بعد غد الذي تجتمع فيه الدول الأوروبية العشرة الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدولتين المرشحتين للانضمام اليه والبلدان الخمسة في أمريكا الوسطى بحضور الدول الأربع الأعضاء في مجموعة كونتادورا . ويمكنني أن أعطي المزيد من الأمثلة . ان

هذه سياسة رشيدة . وفي الاطار العالمي ، ممن الممكن اقتفاء آثار الخطوط الرئيسية للأعمال التي ترى حكومة بلادى انها مرغوبة لمواجهة المسائل الكبرى الراهنة . وانني أود أن أشير أولاً وقبل كل شيء الى موضوع الحرب .

حيث توجد الحرب ، وفوق كل شيء يوجد أكبر قدر من سفك الدماء في العاميين الماخريين - وانني أشير الى ايران والعراق - ينبغي أن تحظى الندوات المتكررة للأمم المتحدة ، ولا سيما قرارات مجلس الأمن - بانصياع الطرفين المتصارعين ، وليس أحدهما فقط ، لها . ينبغي التخلي عن استخدام الأسلحة غير الانسانية وذلك بغية الحفاظ على أرواح السكان المدنيين . وينبغي أن توجه تحية لأميننا العام لجهوده ، وللنتائج الأولية التي أمكنه التوصل اليها . وينبغي القيام بكل ما هو ممكن لاستعادة الحريات المتعارف عليها في تلك المنطقة ، ولا سيما حرية الملاحة . وبهذه الطريقة ، سوف يمكن احراز تقدم صوب انهاء هذا الصراع المروع الذي لن يكون هناك سبب لوجوده عندما يعود الطرفان الى الحدود التي يعترف بها المجتمع الدولي ، وعندما يمكن طرح معظم المسائل الداخلة في النزاع على مائدة المفاوضات .

اننا نجد في مكان آخر توترات خطيرة يمكن أن تؤدي الى نشوب الحرب . وانني أتكلم ، على سبيل المثال ، عن قبرص التي لا يمكن المجادلة في سيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدها . اننا نشجع الأمين العام على مواصلة جهوده الجديرة بالتنويه . انني أفكر أيضا في امريكا الوسطى . فينبغي تشجيع تلك البلدان على تسوية نزاعاتها الثنائية عن طريق المناقشات والترتيبات الجادة فيما بينها ، وذلك وفقا لمبادئ معاهدة كونتادورا مع رفض جميع أنواع التدخل في الشؤون الداخلية وجميع أنواع التعرض من الخارج . وينبغي أن تتمكن جميع القوى السياسية من الاعراب عن آرائها كما ينبغي مساعدة جمهوريات امريكا الوسطى على التغلب بشكل نهائي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعهد من تركت الماضي . ان التهديدات وأعمال العدوان لم تعد مقبولة .

انني أشير أيضا الى الشعوب التي تم تقسيمها ، وعلى سبيل المثال شعب كوريا البطل . لقد حافظ هذا الشعب عبر القرون على كيانه وعلى وحدته . ثم وجد نفسه بعد ذلك وقد جرفته الحرب الى تقسيم لا يطاق ، بينما له الحق في الوحدة . واننا لنأمل بشدة أن يحتل الكوريون مقعدهم بيننا هنا مثلهم مثل سائر الشعوب الأخرى .

هناك اذن أماكن تنتهك فيها حقوق الانسان عن طريق التدخل الخارجي أو القيود التي يفرضها احتلال أجنبي مرفوض : في افغانستان حيث يتزايد التدخل الأجنبي والقوات الأجنبية كرد فعل لتزايد المقاومة . وفي الشرق الأدنى حيث يعاني الشعب الفلسطيني يائسا من الاعتراف بحقوقه ، ومن أن يكون له في نهاية المطاف وطن يعيش فيه ؛ وحيث تتبع اسرائيل سياسة تتعارض مع حتمية الاعتراف بحقوق الشعوب الأخرى في المنطقة بسبب الافتقار الى ضمانات الامن التي هي حق لها غير قابل للتصرف داخل الحدود التي اعترف بها المجتمع الدولي ؛ وحيث لبنان الذي عانى الكثير حقا لا يستطيع أن يحصل على الاحترام لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالقطاع الجنوبي من أراضيه وانهاء الوجود الأجنبي كله في أراضيه . وفي افريقيا الجنوبية ، حيث يستمر تجاهل بل وتحدى قرارات الامم المتحدة الخاصة باستقلال ناميبيا ، في الوقت الذي تستمر فيه الحرب في انغولا بوجود ومشاركة جيش جنوب افريقيا . وفي الصحراء الغربية ، التي لشعبها الحق في تقرير مصيره . وفي كمبوديا ، هذا البلد ذى الحضارة العظيمة والعريقة ، الذي يعاني من حرب اباداة مروعة ويحتله جيرانه في الشرق .

كم من الفظائع قد ترتبت على تلك الانتهاكات الفاضحة لحقوق الشعوب والدول . وتسير هذه الانتهاكات في أحيان كثيرة للغاية جنبا الى جنباً ازدراء حقوق الانسان ، وانكار القيم الأساسية التي ينبغي أن تكون أساسا لكل مجتمع كما اعترف بذلك ميثاقنا وأكده .

ان فرنسا سوف تجاهر ، وسوف تعلن عن استنكارها ، وسوف تلجأ الى العمل حيثما يتهدد الخطر حياة الافراد وكرامتهم ، وحيثما يبرز الناس في القيود ويحرمون من حرياتهم الأساسية . وستواصل فرنسا التعبير عن استنكارها في كل مكان بنفس العبارات وبنفس الايمان . وبصدق هذا الالتزام تجاه حكومات وبلدان تختلف كثيرا عن بعضها البعض ، بدءا من البلدان الموقعة على اتفاقات هلسنكي الى البلدان الواقعة في شرق وجنوب افريقيا والبلدان الواقعة على شواطئ المحيط الهادئ في امريكا الجنوبية . وسوف نسعى في كل مكان الى تخفيف المعاناة والافراج عن الذين سجنوا ظلما من ذوى الاسماء المعروفة الذين اصبحوا رموزا ، بدءا من شارانسكي الى نيلسون مانديلا والآخرين الذين لا يحصون عددا من ضحايا التكفير المجهولين .

وعلى هذا الصعيد تستحق منظمتنا المساندة والتحية : سواء في ذلك لجنة حقوق الانسان ، او الاتفاقات التي يجرى صقلها وتحسينها ، او القرارات التي تستنكر العنصرية والتمييز العنصرى . وقد بدأت المنظمة ايضا وانني لأرحب بذلك ، تبرز الطابع العالمى للمشكلة ، بفتح باب النقاش حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وهي تتجه بذلك نحو توسيع نطاق تعريف حقوق الانسان الأساسية في اطار ظروف تعتبرها فرنسا صائبة وملائمة . ومثل هذا التقدم ، الذى يحرزها القانون على الصعيد العالمى جدير بالتشجيع المستمر .

بيد ان هناك تهديدات اخرى خطيرة لحقوق الانسان الاساسية ينبغي ان ننظر فيها . يجب ان نسأل أنفسنا لماذا تبلغ الازمة الاقتصادية العالمية مثل هذا الحد من الخطورة ، ولماذا يعجز نظامنا الاقتصادى - اقتصاد السوق - عن معالجة هذه الازمة وعن وضع حد للاضطراب الاقتصادى الذى يسود العالم منذ عدة سنوات الآن . بعد عام ١٩٤٥ ، ساد العالم الصناعى نظام اقتصادى ما . كان هناك نظام نقدى اتفق عليه في بريتون وودز ؛ وبالرغم من ان هذا النظام تعرض للخطر بطبيعته الحال عندما خرج الدولار على قاعدة الذهب ، الا انه ظل هناك نظام وظلت اسعار الصرف مستقرة نسبيا . وكان هناك نظام للموازنة ؛ وبذلت البلدان الصناعية كل جهد ممكن لموازنة ميزانياتها . وكان من الممكن التنبؤ الى حد ما باسعار المواد الخام . وساد التجارة نظام ، من المسلم به انه كان يتغذى على احتياجات اعادة البناء بعد الدمار الشامل الذى خلفته الحرب وكذلك على النمو السكانى الذى اعقبها . كل هذه العوامل فتحت الباب أمام فئة من فئات المجتمع اطلق عليها القرن التاسع عشر اسم البروليتاريا - او بمعنى اخر أكثر الفئات حرمانا في البلدان الصناعية ، وأمام البلدان النامية منذ ذلك الحين .

وبدا ان النمو قد أصبح مضمونا وأنه مستمر الى الأبد وقررت البلدان التي لم تستغل مواردها والتي لم تنم مواردها بما يكفي وكانت على حق في ذلك ، ان تجهز ،

نفسها لاستغلال ثروتها ، فاستثمرت البشر . وبعثت بمئات الالاف من الشباب لتلقي التعليم العالي وتكونت الهياكل الأساسية ، وزادت رؤوس الأموال في الشركات . وظهر في بلداننا جميعا ، في اوروبا وفي العالم الثالث جهاز انتاجي أعظم شأننا ، الى جانب هياكل ادارية واقتصادية واجتماعية أكثر تكلفة . ولقد تحقق ذلك بمد يونية ذات معدلات فاعدة مرتفعة ، وكان لمعدلات الفائدة هذه ما يبررها في فترة كان النمو فيها يبد ومؤكد ا ، وعندما كان الاقتراض يتم على أساس شروط معقولة ومتوقعة وفي نفس الوقت أدى الاتجاه الى التحضير وخاصة في البلدان ذات المناطق الريفية الواسعة ، الى هجرة مئات الالاف من الفلاحين الى المدن واستقرارهم في مجتمعات حضرية حيث بدأ أن المستقبل للانتاج الصناعي وقطاع الخدمات . وأكرر أن كل هذه العوامل كانت تبدو معقولة ورشيدة .

وفجأة تغيرت الأحوال : أقفلت اسواق البلدان الصناعية عند بلوغها نقطة التشبع . وتوقف التوسع وفجأة وجدت البلدان الصناعية التي كانت تعاني من نقص في الأيدي العاملة لسنين عديدة ومنها فرنسا وغيرها . ان لديها فائضا في الأيدي العاملة وأصبحت تعاني من البطالة .

وبدأ الخلل يحدث في نفس الوقت : الخلل النقدي وما يستتبعه من تذبذبات كبيرة في أسعار الصرف ، وخلل في الموازنة مصحوب بعجز كبير مما أجبر الدول على الاتجاه الى الأسواق المالية ؛ والتصاعد الخطير لأسعار الفائدة . واختفى نظـام بريتون وودز ، وكان من الطبيعي أن يستجلب البلد الأقوى اقتصاديا السيولة العالمية بلا مقاومة ، فارتفعت أسعار عملته وهي الدولار بينما زادت أسعار الفائدة بتأثير عجز الموازنة .

وأصبحت أسواق العالم الاقتصادية مشوشة تستعصي على التنبؤ ، وتوقف النمو في كل مكان . وحتى الآن لم تغير آثار الانتعاش الاقتصادي الملحوظ الجارى في الولايات المتحدة من اتجاه التطور . وأصبحت الاسواق عاجزة عن استيعاب المزيد من المشتريات ، والحق أن كثيرا من الأسواق تتدهور عاما بعد عام .

أما في حالة العالم الثالث ، فقد كان هذا التطور - ولن أتلف في عباراتي - كارثة : وكلما كان اقتصاد الدولة المنتمية الى العالم الثالث متقدما كانت الظاهرة خطيرة ، فمثل هذه البلدان قد عولت على النمو الاقتصادي فقد حرصت هذه البلدان من ذلك الجهاز الانتاجي الذي اشترت اليه فيما سبق ، والذي كان ينبغي اهلاكه في وقت لم يكن لديها ما يولد الموارد الضرورية اللازمة لتجديد ذلك الجهاز . وتلاشت فوائض الدول المنتجة للنفط . وفي بلدان نامية اخرى ، وصل الدين الى الأرقام الحالية وهي : ٧٠٠ بليون من الدولارات هي ديون العالم الثالث ككل ، ٣٥٠ بليون دولار هي ديون امريكا اللاتينية وحدها .

وأصبحت خدمة الدين عبئا غير محتمل ، منذ أن توقف الدخل عن الزيادة . وفاقت أسعار الفائدة المرتفعة من الوضع . ومنذ عام ١٩٨٢ ، لو أن خدمة الديون في كل بلد من امريكا اللاتينية تمت بدون اعادة جدولة ديونه ، لربما تجاوز مبلغها كثيرا اجمالي السيولة التي تراكت في الماضي . وعند هذه النقطة بدأ الوضع ينقلب . وبدأ انخفاض اجمالي الانتاج المحلي ، وانخفضت الواردات انخفاضا أساسيا بنسبة ٦٠ في المائة في بعض البلدان على مدى ثلاثة أعوام متتالية . وتأثرت البلدان الصناعية المصدرة ذاتها ، وخاصة البلدان التي تعتمد الى حد كبير على علاقاتها بالعالم الثالث كما في حالة فرنسا . وهكذا أصبح النمو السلبي في العالم الثالث عاملا هاما في تزايد البطالة في البلدان الصناعية . وانهارت القوة الشرائية لبلداننا انهارا مفاجئا نتيجة لذلك ، كما أشار مؤتمر بلدان عدم الانحياز في نيودلهي . واكتملت الدائرة المفرغة من الكساد والانكماش فماذا كانت ردود الفعل عندهذ ؟

توصلت المنظمات الدولية الى استخدام المسكنات ، وهذا يعني ، ايجاد حلول فورية للمشاكل العاجلة وهي تستحق الثناء الكبير على ذلك ، ولقد وجدت تلك المنظمات حولا بمجرد أن تعرضت المصاريف العالمية للخطر مع وجود مديونية غير مستقرة تتجاوز رؤوس أموالها الى حد بعيد .

ووجدت حلول سريعة على المدى القصير ونادرا ما وجدت مثل هذه الحلول للمدى المتوسط . ودرس نادي باريس حالة ٢٥ دولة على مدى ١٨ شهرا . وفي مقابل اعادة الجدولة التي تقرر اجرائها على هذا النحو ، اتبعت سياسات صارمة رسمها صندوق النقد الدولي بالكفاءة الفنية التي يتميز بها .

وقبلت الدول المعنية في العالم الثالث بشجاعة كبيرة الاجراءات التي فرضت عليها . وقد أعربت معظمها عن عزمها على القيام بالاصلاحات النقدية ، وقبول الاسعار الحقيقية في مجال الخدمات والمواد الغذائية ، وتجميد المرتبات ، وزيادة الضرائب ومقاومة تهرب رؤوس الاموال . وباختصار ، قبلت ان تتحمل شعوبها معاناة كبيرة اعترافا منها بالالتزامات التي تعهدت بها والتي كان عليها ان تحترمها . فهل نعتزف بما فيه الكفاية بالشجاعة التي اتسمت بها كل بلد من تلك البلدان وفي كل الاجتماعات مثل مؤتمر كارتاجنا وأخيرا في مار دل بلاتا ؟

ولكن ماذا كان ثمن هذا كله ؟ أولا وقبل كل شيء ، قيام ظاهرة انكماشية تخفض بشكل غريب عنصرا اساسيا من عناصر النمو العالمي ؛ ثانيا ، فرض التضحية بالطموحات والتخلي عن السياسات التي كان يعتبرها القادة الطريق الذي يضمن عدالة أكبر ، وأخيرا ، زيادة عدد العاطلين .

ولكن مئات الالاف من الرجال والنساء الذين هاجروا الى المدن فقدوا حماية العالم الريفي بدون أن يجدوا نظاما جديدا للامن في المقابل . وبدون العمل ماذا يمكن لهؤلاء الافراد الذين هاجروا أن يفعلوا ؟ ألا يعتبر هذا تعبيرا عن العجز وخيبة الامل للاجيال المقبلة من الشباب ؟ لقد كان من المنطقي ان يعتمد على النمو والتنمية ، ومع ذلك فإن هذا الطريق لم يولد حتى الان سوى المتاعب والشكوك والأخطار .

لم يؤد هذا النهج الى تسوية أى شيء ، اذ كيف يمكن للمستقبل بدون التنمية ان يكون أفضل من الحاضر ؟ ان تأجيل سدائدين بأمل أنه في الغد سوف يصبح البلد المدين في موقف أفضل لسداده ، ليس له اي معنى اذا لم يحدث فيما بين اليوم والغد نمو وتنمية ودخل متزايد وتحسن في القدرة على السداد .

ولكن النمو خلال السنتين الماضيتين لم يشجع على الاستثمار ؛ فان اسعار الفائدة عالية ، واسعار العملة غير مستقرة ، والبنوك التي تقدم معظم التمويل المالي قد فشلت شقتها . وفي ١٩٨٣ كان تدفق رؤوس الاموال الى الجنوب سلبيا لأول مرة . وليست هناك حاجة لملاحظات أخرى .

وفي نفس الوقت ، لم تنجح الاجتماعات الدورية التي تعاقبت الا في تقديم تحليل هائب للظاهرة - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في بلغراد ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في فيينا . ان اعتمادات المعونة الدولية تنخفض قيمتها الحقيقية : أى ان كمية المساعدة غير كافية ، ان كان على برنامج الامم المتحدة الانمائي أن يخفض التزاماته . وتعتبر فرنسا حالة استثنائية لاننا قمنا بزيادة معونتنا للتنمية خلال السنوات الثلاث الماضية ونعتبر وحدنا تقريبا في هذا المجال .

انني اعرف ان هذا الوصف هو مجرد تحليل كتيب ، ويمكن ان ينظر اليه على انه مبالغ فيه . ومع ذلك ، فاننا يجب أن ننظر الى المستقبل . وخلال السنتين الماضيتين - برز اتجاه مؤات للتفكير ؛ وظهر نفس التحليل في كل البلدان الصناعية وفي كل بلدان العالم الثالث .

وأما كانت النقطة المثيرة للقلق أو النقد - سوا في ذلك أسعار الفائدة أو المديونية أو عجز الميزانية أو عدم الاستقرار النقدي أو عدم توفر السيولة أو الصعوبات التي تواجهها البنوك - فان التفكير شامل . ونحن نعرف انه يجب ان يشمل كل الموضوعات لانها مرتبطة ببعضها البعض ، وهو يعني كل البلدان - ان ان التكافل كالمس . بيد اننا نعرف أيضا ان كل بلد وكل حالة لها جوانبها الخاصة التي تميزها - وهذا ما تم التأكيد عليه في اجتماع قمة البلدان الصناعية السبعة المنعقد في لندن في حزيران / يونيو الماضي . ومن ثم لدينا تحليل عالمي مصحوب بطرق محددة لاستخدام الامكانيات . وهناك الآن وحدة في وجهات النظر جديدة بالملاحظة تتعلق بالتحليلات والانتاجات . وهذا يتيح لنا الفرصة لتنشيط وتعبيد قوى اقتصادية جبارة .

ماذا يجب ان نفعل ؟ من الواضح ، انني لن أقدم اجابة بسيطة . فان المشاكل من الخطورة والتعقيد بحيث لا يمكن الرد عليها برد واحد . وان التحرك مطلوب في عدة مجالات .

يجب ان نحاول اولا ان نستبدل بالحالة المضطربة السائدة حاليا حالة اكثر استقرارا ويمكن التنبؤ بها ، وبصفة خاصة في مجالات النقد والمواد الخام . ويجب ان نعيد بنا نظام اقتصادى دولي .

وفي المجال النقدي ، كما ذكر زميلي وزير المالية والاقتصاد مرة اخرى في واشنطن منذ أيام قليلة ، يجب ان يتسنى لنا التصدي لاسعار الفائدة . وقد أكد هذا كل فرد نسي كل مكان من العالم . فان مستويات تلك الاسعار تشكل عقبة رئيسية على طريق الرخاء . فاسعار الفائدة الحقيقية لم تكن مرتفعة الى هذا الحد في يوم من الايام ، ويجب ان تعود الى مستوياتها المعقولة . ولهذا ، يجب علينا ان نعالج جذور المشكلة وهي تحديد العجز المتزايد في الانفاق الحكومي الذي يؤدي الى زعزعة ثقة الجماهير بالاسواق المالية .

ولا بد ايضا من اتخاذ اجراءات على المدى الطويل من أجل وضع أسس اصلاح نقدي دولي حقيقي ، كما أكد رئيس بلادي باستفاضة في اجتماع ١٩٨٣ لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس . ولا يعني هذا العودة الى اتفاق بريتون وودز ، الذي كان يلائم فترة أخرى ، ولكن يجب ضمان استقرار اكبر ، وقدرة معقولة على التنبؤ بأسعار الصرف . وقد نجح الاتحاد الاوروبي الى حد كبير في تحقيق هذا بالنسبة لنظام النقد الاوروبي . ونحن نؤمن بأنه من الممكن أيضا أن يتم هذا بالنسبة للدولار والين والايكو .

ولن أتعرض لموضوع المواد الخام ، رغم انه موضوع هام وحيوي . حقا لقد ارتفعت الاسعار الى حد ما ولكنها لا تزال تتصاعد ، وان عدم توفر التنبؤ يجعل من الصعب ترشيد العلاقة بين العرض والطلب ، والسماح للبلد المنتج بالتنبؤ بمستوى تنميته عن طريق التمويل الذاتي . لهذا يجب ان نواصل تنظيم هذه الاسواق بوضع اتفاقات جديدة تبسّدو مسكنة التطبيق من الناحية الاقتصادية وبتجديد الاتفاقات الموجودة وجعلها اكثر فاعلية ، وأخيرا بانشاء الصندوق المشترك الذي صدق عليه أكثر من ٧٥ بلدا .

ومتى أعيد بعض النظام ، ويجب ان تبذل الجهود لدعم الرخاء المالي للبلدان النامية التي تتحمل ديونا أكبر والتي هي في الغالب من بين تلك البلدان ذات المستقبل المشرق والا فانها لن تجد من يقرضها .

ويجب ان تستكمل الحلول الطارئة التي قام بتنفيذها صندوق النقد الدولي بفعالية ، باجراءات اكثر شمولا وعمقا ومنسقة معها . ان مؤتمر لندن للبلدان المصنعة مثل مؤتمر كارتاخنا لبلدان امريكا اللاتينية قد أكدنا - بحق ، في رأينا - ضرورة وضع خطط متكاملة أفضل لجدولة

الديون . ويعني هذا تحديد خطط للموازنة خلال فترة طويلة ومعقولة وتنسيق هذه الخطط مع عمليات الجدولة الجديدة خلال فترة بضع سنوات . ويعني أيضا تعزيز الاجراءات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل ضمان علاقة أفضل بين الموازنة والتنمية . وبهذه الطريقة سوف يرتبط النمو بالرخاء . وسوف تقترن الجهود الاقتصادية باثار نفسية يتولد عنها أمل متجدد بين أولئك الذين يتحملون أعباء لا يمكن التهرب منها تنجم عن أنظمة الموازنة المختلفة .

بالطبع ، لن تكون هذه الجهود التنظيمية قيمة حقا الا اذا خصصت موارد كافية للبلدان النامية لتمويل مشروعات اقتصادية هامة ومشروعات انمائية تدفع بالنمو . وهذا يعني استخدام كل مصادر التمويل .

وفيما يتعلق بالمساعدة الرسمية من أجل التنمية ، سواء كانت ثنائية او متعددة الاطراف يجب على الاقل ان تصل الى المستوى الذي دعت اليه المنظمة . ويحب ان تقترب الاموال التي يقدمها المجتمع الدولي من المستوى الذي أوصى به المسؤولون في هذا المجال في الاجهزة المعنية . وما يثير الاحباط ان الميزانية السابعة للمؤسسة الانمائية الدولية محدودة بـ ٩ بليون دولار بينما كان المساهمون الكبار قد قبلوا بالاجماع تقريبا ان تبلغ ١٢ بليون دولار . ويجب ان يتوفر التمويل ايضا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولسائر البرامج في أسرة الامم المتحدة ، كما يجب أيضا أن يتوافر لبنوك التنمية الاقليمية التي تستحق انشطتها العناية . ويجب ان يحظى الصندوق الخاص لافريقيا الذي ذكرته من قبل بأولوية في هذا المقام . وتتعهد فرنسا بتقديم مساهمة خاصة اذا ما أنشئ هذا الصندوق .

ان اعتماد الحكومات لهذه السياسات وتقبل المجتمع الدولي لها يجب ان يساعدا على استعادة الثقة وان يعيدا الامل في اتخاذ اجراء حاسم فيما يتعلق بقطاع البنسوك . والواقع ان كل شي يمكن ان يشجع قطاعي الاستثمار العام والخاص في العالم الثالث انما هو خطة في الاتجاه الصحيح ، ومن المفهوم ان البلدان التي تتلقى المعونة تستطيع أن تضع الخطوط الارشادية لهذا الاستثمار .

ونما يتعلق بالتدفقات العالية على المدى القصير ، وبصفة خاصة تدفق رأس المال في البنوك التجارية ، يجب ان يشجع القطاع الخاص على الابقاء على هذه التدفقات وتعزيزها . وهذا في صالحها الخاص ، ويجب ان نتذكر ذلك . ولا يمكن لاي ضغط او اى تدخل خارجي ان يحل محل الثقة . ان التدفقات الخاصة للاموال سوف تكون مضمونة بصفة دائمة ومدعمة فقط اذا ما أعيد بناء الثقة مع اعتزام بناء قواعد هامة بالنسبة لمستقبل استقرار وتنمية البلد المدين . وان الاتفاقات التي وقعت اخيرا - وبالاس كان هناك اتفاق جديد - مع بعض من أكبر البلدان في العالم النامي - هي دليل على ذلك .

ان اعادة بناء هذه الثقة تكون أيسر ، اذا ماتمكنت المؤسسات المالية العامة الحكومية والدولية ، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، من أن تقدم مساهمتها وفي هذا الصدد ، يتعين علينا أن نوسع بل ونطور من التمويل المشترك الذي يهضم رؤوس الأموال الخاصة والالتزامات المالية التي تأتي من المنظمات الدولية . وبهذه الطريقة يمكن أن يؤدي الهيكل الدولي دورا حافزا لتعبئة رأس المال الذي تجعبه الدورة المصرفية . فالوارد العامة والخاصة مترابطة ارتباطا وثيقا .

وليمكن واضحا تماما أن هذه البراهين انما تقوم لصالح الجميع ، وانني أقول ذلك دون خجل . لقد تكلمت في وقت من الاوقات عن " نيوديل عالمي " . فما الذي راهن عليه الرئيس روزفلت عندما وصل الى الحكم ؟ لقد راهن بأمواله على انتعاش تحفزه أكثر خاصا المجتمع ضعفا من خلال ما ينجم عنه من توسع في السوق . وقد أثبتت الأيام أنه كان على حق . وبطبيعة الحال ، يكون دائما من الصعب ، ان لم نقل من المفضل ، الانتقال من حالة الى أخرى عندما تكون الحالتان مختلفتين تماما . ومع ذلك ، فالمشكلة التي تواجهنا اليوم هي نفس المشكلة التي واجهته آنذاك . ويجب أن نهت أملا جيدا ، والا فان فرض النظام سيكون مؤلما ، كما يتعين علينا أن نجد وسائل لحفز الانتعاش . لا تخفي بالاكتر ضعفا ، بل بالأحرى تستخدم قدراتهم من أجل التقدم . فهل ايجاد " نيوديل " جديد على مستوى العالم أمر ممكن ؟ . انني أرجو أن يكون هذا ممكنا .

لقد رأيت لزاما على أن أتقدم للممثلين هنا بهذا العرض العام لأنني أقف فوق منصة جمعية ذات مسؤولية شاملة تغطي العالم بأسره من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب ، وتتناول جميع جوانب النشاط الانساني سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا . وبذلك أكون قد أوضحت بعض المسائل التي تهتدى بها بلادى في سياستها . وقد أكدناها في مناسبات عدة ، وسنواصل ذلك بكل الثقة والهدوء النابعين من قوة اقتناضا بها . ان سياسة فرنسا الخارجية تهتدى بمبادئ أساسية بسيطة . فهي تخدم القيم

الأساسية ، تلك القيم التي جعلت البشرية - منذ ظهور أول انسان على وجه الأرض - محسورا للجهود التي يبذلها كل مجتمع متحضر ، وكل مجتمع يتطلع الى التحضر . وهي القيم التي تعترف بالتالي بحقوق الشعوب ومن ثم بحقوق الأمم . وهي قيم تؤكد في النهاية أن السلم ممكن من طريق توازن القوى في مناخ من حرية التعبير وبالبحث عن التقدم للجميع . ان فرنسا تعترف أن تدعم هذه المبادئ بالتعاون الوثيق . بل في الواقع بالشاركة - مع شركائها في الاتحاد الاوروبي ، لأننا نؤمن بأن تعزيز هذا الاتحاد ضرور هام للجزء الذي نعيش فيه من العالم ، بل انه عامل من عوامل السلم والرخاء في العالم بأسره . ومع ذلك ، فليس أمام هذا الأمل فرصة حقيقية لأن يتحقق ، الا اذا أحترم كل فرد البشر ، في كل أرجاء الأرض ، اختلاف الآخرين منه ، اذا بحثوا سوية الصعوبات التي تواجههم ، واذا حاولوا معا بناء نظام دولي ، واذا ما اقتدوا - تحقيقا لهذه الغاية معا أيضا القواعد القانونية السليمة وهكذا ، أختتم كما بدأت ، بأن أعيد تأكيد التزامنا لمنظمتنا هذه وبالتوجه بالشكر لكم سيادة الرئيس وللأمين العام على التوجيهات التي قدموها منذ بداية هذه الدورة التاسعة والثلاثين .

السيد أياكوفو (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي

عظيم سروري أن أهنيكم - سيادة الرئيس - على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ويرجع انتخابكم الى التقدير الكبير الذي يتمتع به بلدكم عن حق ، فضلا عن سمعتكم الطيبة بوصفكم دبلوماسيا متمرسا محنكا تشهد بخبرته سنوات عديدة من الخدمة التي لا تكل لبلدكم ولا فريقها وللأمم المتحدة . وسأكون مقصرا اذا لم أؤكد اننا نقدر تماما وأواصر الصداقة الطويلة الأمد القائمة بين بلدنا ، زامبيا وقبرص ، اللذين يتشاطران نفس المبادئ بوصفهما عضوين في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والكونغولث .

كما أود أيضا أن أرب عن بالغ الشكر والتقدير لرئيس بنما السيد خورخي ابويكسا ، الذي رأس أعمال الدورتين العادية والمستأنفة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، بحكمة

كبيرة وسهارة دبلوماسية لا مثيل لها ما شرف بلاد بل وأمريكا اللاتينية طي حد سوا . وبهذه المناسبة أود أن أذكر مرة أخرى الأهمية التي نوليها لأواصر الصداقة القوية التي تربط بيننا وبين بنما البلد الذي أهد دوما حقوق الدول الصغيرة .

وأود أيضا أن أتقدم بالترحيب الحار لأحد ث دولة عضو ، بروني دار السلام ، وأتمنى لحكومتها وشعبها السعادة والسلام والرخاء . ونحن نتطلع الى اقامة تعاون وثيق مع بروني دار السلام في الميدانين الثنائي والتعدد الأطراف طي حد سوا* .

مع اقتراب هذه المنظمة من الذكرى الأربعين لانشائها ، لا يسعنا الا أن نتأمل في المبادئ والمقاصد السامية التي ألهمت مؤسسها . كما اننا نشعر أيضا بمسؤولية قبول هذه المبادئ والمسؤوليات التي تضطلع بها كل دولة عضو ضد انضمامها للأمم المتحدة . ونأمل في أن تنفذ الدول الأعضاء مجتمعة ومنفردة الأهداف النبيلة للأمم المتحدة . وفي معرض اهدادنا وتخطيطنا لهذه الذكرى ، يكون من الأهمية الفائقة أن تلقي الدول الأعضاء مجتمعة ومنفردة ، نظرة طي انجازات ومثالب الأمم المتحدة في العقود الأربعة السبتي انقضت منذ انشائها .

ان النطاق الحالي لأنشطة الأمم المتحدة يتجاوز بكثير النطاق الذي تصوره منذ أربعين سنة تقريبا ، في سان فرانسيسكو ، ممثلو الدول التي وقعت آنذاك طي ميثاق الأمم المتحدة واليوم تضم الأمم المتحدة منظومة من الوكالات المتخصصة التي تضع بل وتنفذ برامج اقتصادية واجتماعية وتعزز حقوق الانسان والحريات الأساسية والسياسات والبرامج الانسانية . وقد كانت كل هذه الأنشطة والاهتمامات ذات فائدة كبرى ولا سيما لبلدان العالم النامي .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هلغاسون (ايسلندا) .

ويمكننا مرة أخرى أن نشعر بالفخر لأنه تسنى لنا بوجه عام أن نقضى على الاستعمار
بفضل كفاح شعوبنا والتدابير العظيمة التي اتخذناها في هذه المنظمة. ذلك أن تضامننا هنا في
الأمم المتحدة يكفل لنا النجاح في هزيمة الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره .
صحيح طبعاً اننا تمكننا خلال هذه الفترة من تجنّب ويلات حرب عالمية أخرى .
فالأضرار الدائمة لمثل هذه الحرب ، لا تترك لنا أدنى مجال للشك في أن ما أنجزناه ليس
بالشيء القليل .

ولكن من المؤسف ، أنه لم يتم القضاء على المنازعات الاقليمية . وتبرز أماننا صورة قاتمة نتيجة لحالات وعوامل مثل كثيرة اللجوء الى التهديد باستخدام القوة ، والتدخل والاحتلال المسلحين ، والمعاناة البشرية الناجمة عن انكار الحقوق والحريات الأساسية ، وحالات التفاوت الاقتصادي ، وسوء التغذية ، والجوع .

وقد تناولت منظمنا هذه الحالات مرارا في العديد من قراراتها ، ولكن هذه القرارات ظلت دون تنفيذ . وحتى القرارات التي اتخذها ، بالاجماع ، مجلس الأمن ، وهو الجهاز الرئيسي المنوطة به مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين ، آلت الى نفس المصير . والواقع أنه في أحيان كثيرة جدا تتجاهلها بعض الحكومات بازدياد أو لا تحفل بها . وما قرارات مجلس الأمن الأخيرة بشأن قبرص الا أمثلة على ذلك . فهل يعني هذا ، أن الأمم المتحدة تمر بواحدة من أصعب الفترات فسي تاريخها ؟ هل هذا ناشئ عن اخفاقها في اتخاذ اجراءات قسرية في حالات الأزمات على النحو المنصوص عليه في الميثاق ؟ هل يمكننا ، نحن البلدان الصغيرة ، أن نأمل أن يفعل مجلس الأمن ذلك مستقبلا ؟

وإذا استمرت هذه الحالة ، وإذا لم تتحسن في القريب ، فإن موثوقية الأمم المتحدة ذاتها ستصبح موضع شك . ولكن يجب ألا نلجأ الى السخرية أو اليأس . ولا بد أن نواصل السعي الدائب من أجل ايجاد حلول سلمية تقوم على أساس من المبادئ ، أملا في أن تسود العدالة وتندحر اللاشريعة . ولقد حان الوقت لأن تعرب جميع الدول ، لا بالكلمات والاحتفالات فحسب وانما أيضا بالسياسات والأعمال ، عن تقيدها بالالتزامات التي أخذت نفسها بها عند توقيع الميثاق .

وينبغي لنا أن نتطلع الى تأمين "مستقبل طويل يشيع فيه الرجاء للبشرية جمعاء" . وهذا كما قال الأمين العام في تقريره عن عمل المنظمة ،

" يتوقف في النهاية على نجاحنا في جعل مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساس الذي تقوم عليه العلاقات اليومية للحكومات والشعوب " (A/39/1 ، الصفحة ٢) .

ومن بين أوجه قلقنا الرئيسية الافتقار الى التقدم في مجال نزع السلاح ولاسيما نزع السلاح النووي ، اذ أن العجز عن احراز تقدم في هذه المسألة الهامة قد يفضي الى مواجهة وحرب ، من شأن نتائجهما أن تؤثر على بقاء الجنس البشري على هذا الكوكب .

أما فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ، فاننا نواجه أزمة موهنة للقوى ومتزايدة التعقيد تؤثر تأثيرا بالغ الضرر على البلدان النامية . ان النتائج معروفة تماما ولا حاجة بنا الى تناولها بالتفصيل . وتكفي الاشارة الى انخفاض معدلات النمو ، وارتفاع معدلات البطالة ، والتضخم ، والديون الخارجية المتزايدة باستمرار . ومشاكل النظام الاقتصادي العالمي هي في المقام الأول مشاكل هيكلية ، كما أن النظام الاقتصادي الحالي القائم على عدم التوازن الصارخ بين الشمال والجنوب ، يتسم بعدم المساواة والسيطرة والتبعية .

ان واجب المجتمع الدولي أن يعمل بشكل عاجل وحاسم على حفز عملية المفاوضات الاقتصادية العالمية التي من شأنها أن تفضي الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ومن ثم يتحتم على الجمعية العامة أن تتخذ موقفا حكيما وبناء في هذه الدورة بغية بدء المفاوضات العالمية في أقرب وقت ممكن .

واسمحوا لي أن أنتقل الآن الى مسألة أخرى ، ألا وهي مسألة حقوق الانسان والحريات الأساسية . ومما لا شك فيه انه قد أحرز تقدم كبير ، في السنوات الأخيرة ، ولاسيما فيما يتعلق بوضع صكوك ومعايير دولية تستهدف تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية ، فضلا عن انشاء آليات دولية للاشراف على تنفيذ أحكام هذه الصكوك . ومع ذلك فمن المؤسف ، انه على الرغم من هذا التقدم ، مازالت هناك هوة واسعة بين الأهداف والواقع ، اذ تتعرض حقوق الانسان ، في أجزاء مختلفة من العالم ، لانتهاكات جماعية صارخة ومستمرة .

وثمة مسألة رئيسية أخرى تواجه العالم في الوقت الراهن ، ألا وهي مشكلة السكان . وقد حدد المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، المعقود في مكسيكو والذي

اختتم أعماله ومؤخرا ، ضرورة أن تنفذ الحكومات والمنظمات المختلفة ومنظومة الأمم المتحدة استراتيجية جديدة للسكان ، على النحو الوارد في اعلان مكسيكو .
وتوفر التوصيات الواردة في هذا الاعلان المعني بتعزيز تنفيذ خطة العمل العالمية ، اطارا ومبادئ توجيهية لخطة عمل جيدة التنسيق ومتعددة التخصصات على الصعيدين الوطني والدولي ، وذلك للاستجابة للاهتمامات العالمية فيما يتعلق بالمشاكل السكانية والتنمية .

ومما يذكر أنه ما أن حطمت قبرص أغلال الاستعمار وبرزت في عام ١٩٦٠ كدولة مستقلة ، انضمنا الى حركة بلدان عدم الانحياز المتزايدة النمو . ونحن نؤيد مبادئ حركة عدم الانحياز لأننا كنا ومازلنا نؤمن بأنها توفر الاطار اللازم للوفاء بمطامح أعضائها في السلم والرخاء والتنمية ، ولأننا نؤمن بأن الحركة لديها القوة الأدبية والارادة السياسية من أجل العمل في سبيل القضاء على السيطرة والاستغلال الأجنبيين والظلم ومن أجل اقامة نظام جديد للعلاقات الدولية .

واليوم ، وفي سياق دولي يشهد تزايدا في التوترات ومواجهة بين التكتلات ، يشكل عدم الانحياز عاملا ايجابيا لتحقيق التوازن في الكفاح من أجل السلم والأمن الدوليين . وفي هذا السياق ، تضطلع بلدان عدم الانحياز بدور بالغ الأهمية ومسؤولية كبرى .

وانني لأكون مقصرا اذا لم أعرب عن امتناننا لبلدان حركة عدم الانحياز لما قدمته لنا من دعم كبير ولموقفها المبدئي حيال مشكلة قبرص . ويجدر بنا أن نعرب عن تقديرنا الخاص لفريق الاتصال المعني بقبرص والتابع للحركة .

ونحن يساورنا قلق شديد ازاء الحالة الحرجة السائدة في الشرق الأوسط . فمشكلة الشرق الأوسط ، ولبسها مسألة فلسطين ، لاتزال قائمة منذ عدة عقود . الا اننا مازلنا حتى اليوم يعيدين عن التوصل لحل لهذه المشكلة كما كنا في الماضي البعيد . ومازالت تنتهك حقوق الانسان للسكان الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة ومازال الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة على أساس قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩)

المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ .

ونحن نأخذ بالرأى القائل بضرورة السعي ، على نحو عاجل ، من أجل
اقرار سلم عادل وشامل في المنطقة . ويجب التقيد بشدة بمبدأ عدم جواز اكتساب
الأراضي عن طريق القوة والانسحاب الكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع
الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

وما زالت الحالة الخطيرة لدى جارتنا لبنان على ما هي عليه . ونود أن نكرر تأكيد دعمنا الكامل للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة لذلك البلد ، ونطالب بانسحاب كل القوات الاسرائيلية من أراضيه . ونعرب عن الأمل في أن يحقق شعب لبنان المصالحة الوطنية والسلم والرخاء وان كل المعاناة البشرية التي يتعرض لها ستنتهي في القريب .

وثمة بؤرة توتر أخرى في منطقتنا هي المواجهة التعسة بين بلدين من بلدان عدم الانحياز هما ايران والعراق . ونحن نتابع ببالغ القلق التطورات في الحرب الدائرة بينهما والتي أدت الى خسارة فادحة في الأرواح والى معاناة انسانية والى دمار واضرار مادية . ونعرب عن الأمل والرغبة في أن يوضع حد في القريب لهذا النزاع التعس ونناشد الطرفين التوصل الى حل سلمي عادل ومشرف .

ان الحالة في الجنوب الافريقي ما زالت تسيطر عليها سياسات الفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى والقمع الاستعمارى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، وكذلك العدوان العسكرى ، وأعمال زعزعة الاستقرار والتخريب التي تمارسها جنوب افريقيا ضد الدول الإفريقية المستقلة المجاورة .

ولقد شجب المجتمع الدولي بالاجماع ومرارا سياسات الفصل العنصرى البغيضة بوصفها اهانة لحضارتنا ولحقوق الانسان . وعلى الرغم من هذا فان نظام جنوب افريقيا قد اعتمد تغييرات دستورية زائفة ، صاحبها حملة دعائية ضخمة لخداع المجتمع العالمى . ان ما يسمى بالاصلاحات الدستورية قد نفذ ضد رغبات الغالبية الساحقة للسكان واستبعد ٢٤ مليون شخص أسود في جنوب افريقيا من أى شكل من أشكال العملية السياسية .

ونحن نؤيد قرار الجمعية ١١ / ٣٨ تأييدا تاما كما نؤيد قرار مجلس الأمن ٥٥٣ (١٩٨٤) المتخذ في ١٧ آب / اغسطس ١٩٨٤ الذى رفض الدستور الجديد لنظام بريتوريا وأعلن انه لاغ وباطل .

وفي الوقت نفسه نعرب عن تضامننا وتأييدنا للكفاح الذى يخوضه الشعب المضطهد في جنوب افريقيا . ونعرب عن قلقنا العميق ازاء استمرار جنوب افريقيا في

احتلالها الاستعماري فير الشرعي واستغلالها لناميبيا ورفضها لتنفيذ خطة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونرفض بشدة المحاولات الرامية الى الربط بين استقلال ناميبيا ومسائل خارجية لا صلة لها بالموضوع .

ونعبد تأييدا تاما الحق فير القابل للتصرف للشعب الناميبى في تقرير المصير والاستقلال الوطنى في ناميبيا الموحدة . وفي اطار الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ستقدم قبرص كل تأييد ممكن لشعب ناميبيا فى كفاحه الباسل الذى يخوضه بقيادة المنظمة الشعبية لجنوب فربى افريقيا ، ممثله الشرعى والحقيقى من أجل تحرير بلده .

وثمة مشكلة أخرى ما زالت دون حل في القارة الافريقية هي مشكلة الصحراء الغربية التي ما زالت منذ ١٩٧٥ مبعث قلق بالغ للمجتمع الدولى . ونأمل بشدة في أن يتسرك للشعب الصحراوى الحرية لممارسة حقه في تقرير المصير . ان القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ينبغى ان تقبلها كل الأطراف المعنية حتى يمكن تنفيذها فورا لمصلحة الجميع .

ان الحالة المتردية في امريكا الوسطى تشكل تهديدا خطيرا للسلم لا فى المنطقة فحسب بل على الصعيد الدولى أيضا . والآن ، اكثر من أى وقت مضى ، هناك حاجة ملحة للحوار ولتكثيف الجهود من أجل تحقيق حلول سياسية تفاوضية لمشاكل المنطقة .

ونود أن نعرب عن قلقنا ازاء الحالة في نيكاراغوا ، وهي عضو نشيط في حركة بلدان عدم الانحياز ، ونأمل مخلصين أن تسهم جهود مجموعة كونتادورا اسهاما ايجابيا في تحقيق تسوية تفاوضية للمنازعات في امريكا الوسطى . ونأمل أن تؤدى هذه الجهود ، الى جانب الارادة السياسية الايجابية لكافة الأطراف المعنية ، الى اقرار السلم حتى يمكن لدول المنطقة ان تركز جهودها على مهمة التنمية الملحة .

وفي هذه المرحلة فاننا نعيد التأكيد مرة أخرى على موقفنا الثابت بأن السيادة والسلامة الاقليمية لكافة الدول يجب أن تحترم احتراما كاملا وانه يجب التخلي عن التداخل

الاجنبي والتدخل والمحاولات المكشوفة والمستورة لزعزعة الاستقرار . ومن الأهمية القصوى ان تحترم الحقوق السيادية لشعوب بلدان المنطقة في أن تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية احتراماً كاملاً .

ان المشكلة القبرصية مشكلة دولية كبرى ، وهي ليست معروفة فقط لهذه المنظمة الدولية ولكنها أيضاً مسألة اتخذت بشأنها الجمعية العامة قرارات عديدة في مناسبات عديدة ولاسيما القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) الذي اعتمد بالاجماع من جانب الدول الأعضاء بما في ذلك تركيا وهكذا حتى نصل الى القرار ٣٧/٢٥٣ . ان هذه القرارات وكذلك قرارات مجلس الأمن مازالت غير منفذة ، ومن ثم فان احتلال جزء من أراضي جمهورية قبرص مازال مستمرا وهذا هو السبب في كل التصرفات غير المشروعة .

ان مسألة قبرص قد نوقشت آخر مرة في هذه الجمعية في أيار/مايو ١٩٨٣ وفي مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ وفي أيار/مايو ١٩٨٤ . وكما نعرف جيدا يرجع سبب اللجوء الى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ الى ما أقدمت عليه زعامة القبارصة الأتراك من جانب واحد من محاولة غير شرعية لاطلاق استقلال الجزء المحتل من قبرص . وقد أعلن مجلس الأمن في قراره ٥٤١ (١٩٨٣) ان الاعلان الخاص بالاستقلال المزعوم باطل ولاغ ودعا الى سحبه .

وفيما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس اتخذ الأمين العام مبادرة أخرى للخروج من هذا الطريق المسدود . فكان مصير هذه المبادرة هو مصير المبادرات السابقة ولنفس الأسباب . لقد قبلت حكومة قبرص هذه المبادرة من البداية وشجعت الأمين العام على المضي فيها . أما من هو السبب في فشل هذه المبادرة ومن المسؤول عن هذا الفشل فقد كشف عنه بوضوح الأمين العام في تقريره الى مجلس الأمن الوارد في الوثيقة (S/16519) بتاريخ أول أيار/مايو ١٩٨٤ . وبينما كان الأمين العام يمضي في مبادرته استمرت الأعمال غير الشرعية وتكثفت . ونتيجة لذلك انعقد مجلس الأمن ودعا بقراره ٥٥٠ (١٩٨٤) الى عكس اتجاه كل الاجراءات الانفصالية والى ايجاد تسوية سلمية للمشكلة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وفي شهر آب/اغسطس الماضي اتخذ الامين العام مبادرة جديدة في فيينا في جهد جديد من اجل ايجاد حل لمشكلة قبرص . والمرحلة التالية من هذه المبادرة تتمثل في المحادثات عن قرب على مستوى رفيع في نيويورك وقد انتهت الجولة الاولى منها في الاسبوع الماضي . ان العوائق والصعوبات التي خبرناها في الماضي والتي يعرفها جميع الممثلين هنا لاتزال مستمرة . وقد اتفق على ان تبدأ الجولة الثانية للمحادثات عن قرب في ١٥ تشرين الأول / اكتوبر القادم . وبالنظر الى ان الجولة الثانية من المحادثات ستعقد في المستقبل القريب فلا ينبغي ان نقول اكثر من هذا . ونحن نحفظ بحقنا ، وفي الواقع فان علينا التزاما ، بأن نبلغ الجمعية العامة بجميع التطورات في الوقت اللازم . ويكفي في هذه المرحلة ان نؤكد انه يمكن ايجاد حل اذا تخلى الجانب التركي عن المفاهيم الانقسامية وأبدى استعدادا لاحترام قرارات الأمم المتحدة .

ان حكومة قبرص ، كعهدا دوما ، تؤيد هذه المبادرة الأخيرة للامين العام وتود ان تعرب له عن امتنانها على هذه المبادرة .

وتلتزم حكومة جمهورية قبرص التزاما كاملا بايجاد حل سلمي لمشكلة قبرص بما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواراتها بشأن قبرص ، وبما يتفق كذلك مع الاتفاقيتين رفيعتي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ . كذلك فانها لم تتوان عن بذل جهودها من اجل حفظ وصون سيادة الجمهورية وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم انحيازها ومن اجل وضع حد لاحتلال جزء من اقليمها .

وعندما نطلب من الجمعية العامة ان تضع ثقلها الكبير وراء هذا الجهد الجديد من اجل ايجاد حل عادل لمشكلة قبرص ، فاننا نفعل ذلك عن اقتناع بان هذا لن يكون فحسب لصالح الحفاظ على السلامة الاقليمية للدول الصغيرة الأخرى بل سيعزز كذلك ما تتمتع به هذه المنظمة العالمية من مصداقية وفاعلية .

ولو سمحنا للمخططات الانقسامية الموجهة ضد قبرص بأن تتحقق ، او لو تسامحنا فيها فقط لفترة اطول فاننا بذلك نعرض للخطر الدائم مستقبل جميع الدول متعددة الطوائف او متعددة الأعراق او متعددة الاديان . ولهذا السبب فاننا نشعر بالثقة في ان اعضاء هذه الجمعية سوف يواصلون جهودهم وسوف يكثفون منها حتى تحصل قبرص على مطالبها . ومن أجل هذا فاننا ندين بالامتنان لجميع الأعضاء .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ١٥